

Distr.: General
14 November 2022
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة 42

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و 21/16*

الأرجنتين

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- عملية إعداد التقرير

- 1- أعدت هذا التقرير أمانة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان في الدولة⁽¹⁾ ووزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة (وزارة الخارجية)⁽²⁾، ممارسةً للصلاحيات التي يسندها إليها قانون الوزارات⁽³⁾.
- 2- والتمست، من أجل إعداده، مساهمات من 30 وكالة حكومية في الدولة الاتحادية لها اختصاص محدد في المجالات قيد النظر، وتابعة لسلطات الدولة الثلاث.
- 3- ولتحقيق نهج اتحادي، وردت معلومات من 16 مقاطعة أرجنتينية ومن مدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي⁽⁴⁾. وإضافة إلى المعلومات المقدمة في هذه الوثيقة، ترد المساهمات المقدمة من المقاطعات في المرفق الأول.
- 4- وبناء على اقتراحات وتوصيات هيئات الحماية الدولية، أنشئت آلية للتشاور والمشاركة بمعوية منظمات المجتمع المدني. ونظمت موائد مستديرة للحوار مع أكثر من 20 منظمة من جميع أنحاء البلد⁽⁵⁾، حيث عرضت المشاكل والصعوبات التي لوحظت وقدمت الدولة معلومات عن التدابير المنفذة والتحديات التي لا تزال تنتظر. ويرد في المرفق الثاني تقرير عن موائد الحوار التي عقدت.
- 5- وأخيراً، التزاماً بالحد الأقصى لعدد الكلمات في هذه الجولة، ستقدم في المرفقات معظم المعلومات المتعلقة بمتابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة في الدورة السابقة.

ثانياً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

ألف- الالتزامات الدولية بتعزيز المؤسسات

- 6- الآلية الوطنية لمتابعة التوصيات تابعة لأمانة حقوق الإنسان ووزارة الخارجية. وتشكل كلتا الوحدتين آلية دائمة لمتابعة جميع قرارات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإنهما تتسقان مع أجهزة الدولة الأخرى والمحافظة عملية جمع المعلومات، وإعداد التقارير، وزيارات الإجراءات الخاصة، ومتابعة التوصيات، بموجب الصلاحيات المخولة لهما في قانون الوزارات.
- 7- وقدمت الأرجنتين جميع التقارير الدورية المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال قيد النظر 21 بلاغاً فردياً مقدماً إلى هيئات المعاهدات وتم الرد عليها بالكامل، وكذا 10 بلاغات تتضمن ملاحظات ختامية لا تزال في مرحلة المتابعة. واستجابت الآلية في الأشهر الـ 12 الماضية، من جهتها، لـ 23 طلب حصول على المعلومات مقدم من الإجراءات الخاصة. وأخيراً، تنسق الوكالات المشار إليها الزيارات الرسمية التي تطلبها الإجراءات الخاصة، حيث نفذت 3 بعثات خلال عام 2022⁽⁶⁾.
- 8- وقامت وزارة الخارجية، بالتعاون مع أمانة حقوق الإنسان، بوضع وإنشاء آلية لاختيار المرشحين لهيئات النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. وهي تقوم على إجراء اختيار مفتوح وشفاف ومراعي للاعتبارات الجنسانية.
- 9- وفيما يتعلق بالتعزيز المؤسسي، تم بالفعل تعيين وبدء عمل سلطات مكتب أمين مظالم حقوق الأطفال والمراهقين، وهو أعلى هيئة مراقبة في نظام الحماية الشاملة لحقوق الطفل، بعد أن ظلت شاغرة لفترة 15 عاماً. وفي شباط/فبراير 2020، وافق مجلس شيوخ الأمة على تعيين شاغلة المنصب ومساعدتها⁽⁷⁾.

- 10- وفي حزيران/يونيه 2020، عين الكونغرس الوطني أيضاً رئيس ديوان مظالم خدمات الاتصال السمعي البصري، منهيماً بذلك مرحلة الضعف المؤسسي الذي عانت منه الهيئة منذ عام 2016، تميزت بفترة من دون رأس تلاها التدخل. وديوان المظالم هو الهيئة المسؤولة عن حماية حقوق الجماهير السمعية البصرية.
- 11- وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، أنشئت اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، وهي هيئة عامة لرصد ومراقبة ومتابعة أماكن الاحتجاز. واللجنة الوطنية لمنع التعذيب هيئة أساسية لحماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، امتثالاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- 12- وفي آذار/مارس 2022، تم تعيين الرئيس الجديد لوكالة الوصول إلى المعلومات العامة، وهو منصب كان شاغراً منذ كانون الأول/ديسمبر 2020. وتم التعيين بعد عملية استماع علنية شفافة ومفتوحة لمناقشة ترشيحه⁽⁸⁾.
- 13- ومما يؤسف له أن الرئيس (ة) الجديد(ة) لديوان المظالم لم يعين بعد، على الرغم من وجود مشاريع قوانين قيد المناقشة في الكونغرس⁽⁹⁾.

باء - عملية الذاكرة والحقيقة والعدالة والجبر

- 14- أصبحت عملية الذاكرة والحقيقة والعدالة والجبر مرة أخرى سياسة للدولة في الأرجنتين. وعلى الرغم من تقلباتها المختلفة، أحرزت الملاحقة القضائية لهذه الجرائم تقدماً كبيراً.
- 15- ولدى مكتب المدعي العام للأمم المتحدة متخصصة، هي مكتب المدعي العام المعني بالجرائم ضد الإنسانية⁽¹⁰⁾.
- 16- وفي 15 أيلول/سبتمبر 2022، سجل مكتب المدعي العام المعني بالجرائم ضد الإنسانية ما مجموعه 637 قضية قيد النظر منذ عام 2006، وهو العام الذي أعيد فيه فتح المحاكمة على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة خلال الديكتاتورية المدنية العسكرية الأخيرة. ومن بين كل هذه القضايا، صدرت أحكام بالفعل في 286 قضية (45 في المائة)، وتوجد 14 منها (2 في المائة) قيد المحاكمة، وتنتظر 63 منها (10 في المائة) موعداً بدء المداولة، وتوجد 274 (43 في المائة) في مرحلة التحقيق.
- 17- ومن بين العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم التحقيق معهم في هذه الجرائم، أدين 1 088 شخصاً وبرئت ساحة 166. وإضافة إلى ذلك، تجري محاكمة 495 شخصاً، أخلي سبيل 135 للافتقار إلى أسس موضوعية، ورفضت الدعوى على 95 منهم، وجرى التحقيق بالفعل مع 31، ولا يزال 577 متهماً ينتظرون البت في وضعهم الإجرائي. ويخضع معظم الأشخاص الذين جرى التحقيق معهم في هذه الجرائم لمحاكمة في حالة سراح. وفي هذا الصدد، يحذر مكتب المدعي العام المعني بالجرائم ضد الإنسانية من أن الأمر يتعلق باتجاه يستمر منذ عام 2006⁽¹¹⁾. ويرد في المرفق الثالث رسم بياني للبيانات المذكورة.
- 18- وتشجع السلطة التنفيذية الوطنية أيضاً اتخاذ تدابير فاعلة لمواكبة هذه العملية.
- 19- وفي عام 2020، أطلقت أمانة حقوق الإنسان الخطة الاستراتيجية للمضي قدماً في محاكمات الجرائم ضد الإنسانية، التي تحدد إجراءات مختلفة لتسريع وتعزيز التحقيقات وتوفير عناية أكبر بالضحايا. وتم الاتفاق على الخطة مع مختلف الجهات الفاعلة التي تدفع في اتجاه المحاكمات⁽¹²⁾.
- 20- وفي الوقت الحاضر، أمانة حقوق الإنسان هي المدعي المؤسسي في 270 قضية جنائية في جميع أنحاء البلد، إضافة إلى أنها تقدم تقارير التحقيق وتساعد وتخطر آلاف الشهود والضحايا سنوياً، ولديها هيئة من الخبراء الذين يشاركون في كل تقييم صحي للمتهمين والمدانين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

- 21- وإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2019، أعادت أمانة حقوق الإنسان تشغيل الوحدة الخاصة للتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بدافع اقتصادي، التي تجمع معلومات عن مسؤولية الشركات وعن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بدافع اقتصادي. وتعمل الوحدة بطريقة واضحة مع هيئة المحامين الذين يرفعون شكاوى إلى أمانة حقوق الإنسان للدفع قداماً بهذه التحقيقات بشكل خاص⁽¹³⁾.
- 22- وحتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة، كانت هناك 30 قضية يجري التحقيق بشأنها في المسؤولية الجنائية لمنتسبين إلى شركات عن جرائم ضد الإنسانية. ومن القضايا البارزة للجرائم التي ارتكبتها منتسبون إلى شركات وصدر فيها حكم عام 2018 قضية "فورد"⁽¹⁴⁾.
- 23- ولدى أمانة حقوق الإنسان أيضاً مجالات مكرسة لضمان الحق في معرفة الحقيقة: مثل السجل الموحد لضحايا إرهاب الدولة⁽¹⁵⁾ ومبادرة أمريكا اللاتينية لتحديد هوية المختفين، اللذان يقومان بعملهما في عمليات البحث عن الأشخاص المحتجزين والمختفين والمغتالين وتحديد هويتهم⁽¹⁶⁾. وبالمثل، تشجع اللجنة الوطنية للحق في الهوية⁽¹⁷⁾ البحث عن أطفال الأشخاص المختفين والذين ولدوا أثناء أسر أمهاتهم، من أجل تحديد مكان وجودهم وهويتهم. ويقدم مركز "الدكتور فرناندو أولوا" لمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من جانبه، المساعدة إلى الضحايا والأقارب⁽¹⁸⁾.
- 24- ومن أجل نشر معلومات عن تطور عملية الذاكرة والحقيقة والعدالة، أنشأت أمانة حقوق الإنسان الموقع الافتراضي "محاكمات الجرائم ضد الإنسانية"، الذي يجمع في مكان واحد و متاح للجمهور المعلومات المتعلقة بالمحاكمات الشفوية التي تجري في جميع أنحاء البلاد⁽¹⁹⁾.
- 25- وتقوم أمانة حقوق الإنسان أيضاً بوضع علامات على مواقع الذاكرة، حيث وقعت أحداث بارزة في سياق إرهاب الدولة. وقد تم بالفعل اعتماد أكثر من 800 مركز احتجاز سري سابق. وهكذا، وفي إطار قانون مواقع الذاكرة⁽²⁰⁾، تعتبر المقابر التي اكتشفت فيها مقابر مجهولي الهوية والأماكن التي ارتكبت فيها مذابح أو التي وقع فيها قمع غير قانوني "مواقع ذاكرة" يجب وضع علامات عليها والحفاظ عليها. وفي الوقت الحاضر، تم وضع علامات على حوالي 250 موقعاً⁽²¹⁾.
- 26- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، قُدم رسمياً ملف ترشيح متحف موقع الذاكرة⁽²²⁾ للإدراج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي⁽²³⁾.
- 27- وبعد سنوات عديدة من نضال منظمات حقوق الإنسان، يجري التخطيط لفتح أربعة أماكن جديدة تديرها أمانة حقوق الإنسان: فوج المشاة 9 في كورينتنس، وفيزوبيو، محافظة باهيا بلانكا، وكامبو دي مايو.
- 28- وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، وقع رئيس الدولة مرسوماً بإنشاء موقع الذاكرة كامبو دي مايو⁽²⁴⁾. ودعت أمانة حقوق الإنسان إلى تطوير عملية جماعية من شأنها أن تسفر عن اقتراح معماري يلبي الحاجة إلى إبراز أحداث إرهاب الدولة⁽²⁵⁾.
- 29- وفيما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تنص على تعويضات ومعاشات تقاعدية لضحايا إرهاب الدولة، إضافة إلى أنظمة بعض المحافظات لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في آخر ديكتاتورية مدنية - عسكرية، أمانة حقوق الإنسان هي من يتولى مسؤولية الدفع قداماً بالقوانين الوطنية⁽²⁶⁾. ويوجد قيد المعالجة حالياً أكثر من 20 000 ملف إداري. وخلال عامي 2021 و2022، تم تنفيذ عملية رقمنة ضخمة لهذه الملفات، وهو ما من شأنه أن يسرع المسار الإداري. وإضافة إلى ذلك، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019، تم تمديد معايير الاعتراف بالاستحقاق لتشمل حالات النفي القسري والأشخاص الذين احتجزوا ووضعوا تحت تصرف السلطات السياسية أو القضائية.

30- وأخيراً، أُحرز تقدم هام في عملية الذاكرة والحقيقة والعدالة فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في فترات تاريخية أخرى لبلدنا وظلت من دون عقاب. فبين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، جرت محاكمة لاستجلاء حقيقة مذبحه نابالبي⁽²⁷⁾. وكانت هذه أول محاكمة شفوية تحقق في الجرائم المرتكبة ضد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية⁽²⁸⁾. واعتبر الحكم، الصادر في أيار/مايو 2022، أنها كانت جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في إطار عملية إبادة جماعية للشعوب الأصلية، تترتب عليها تدابير جبر الضرر لصالح هذه المجتمعات المحلية⁽²⁹⁾.

جيم - المرأة ونوع الجنس والتنوع

31- في كانون الأول/ديسمبر 2019، أنشئت وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع⁽³⁰⁾. وفي شروعهما في عملها بالالتزامات التي تعهدت بها الأرجنتين فيما يتصل بحقوق المرأة والتنوع، وينطوي على إعطاء الأولوية للقضايا الجنسانية المدرجة في جدول الأعمال العام. وهي مكلفة ببحث تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس والمساواة والتنوع.

32- وكانت الميزانية المخصصة لوزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع عام 2021 أكبر بـ 13 مرة من تلك المخصصة للمعهد الوطني للمرأة في عام 2019⁽³¹⁾.

33- ويصبح الاستثمار في السياسات الجنسانية وسياسات التنوع نافذاً في جميع فروع الحكومة الوطنية، استناداً إلى نظام تصنيف بنود الميزانية من منظور جنساني. وفي ميزانية عام 2021، حُدد 67 بنداً في مجال الشؤون الجنسانية والتنوع. وإذا ما قورنت بالتصنيف الذي قامت به الإدارة الحكومية السابقة، فإن الاستثمار الحالي أكبر 13,6 مرة بالقيمة الإسمية و5 مرات أكبر بالقيمة الحقيقية.

34- وفي عام 2020، أنشئ مجلس الوزراء الوطني لتعميم السياسات الجنسانية⁽³²⁾، الذي يعزز دمج المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ السياسات العامة الوطنية.

35- ويشجع البرنامج المشترك بين الوزارات للميزنة المراعية للمنظور الجنساني والتنوع - الذي تنفذه وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع بتعاون مع وزارة الاقتصاد ورئيس مجلس الوزراء⁽³³⁾ - اتباع منهجيات تراعي المنظور الجنسانية في الميزنة وتقييم الميزانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

36- وإضافة إلى ذلك، أنشئت المديرية الوطنية للاقتصاد والمساواة والشؤون الجنسانية في وزارة الاقتصاد في البلد لتصميم وتقييم السياسات العامة التي تقلل من فجوات عدم المساواة، ولا سيما تلك الموجودة في المجال الاقتصادي⁽³⁴⁾.

37- وفيما يتعلق بسياسات تصنيفها على المستوى الاتحادي والمشارك بين القطاعات، أنشئ عام 2020 المجلس الاتحادي للمرأة والشؤون الجنسانية والتنوع، الذي يتألف من أعلى السلطات المعنية بالشؤون الجنسانية والمساواة والتنوع في كل مقاطعة وفي مدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي.

38- وفي عام 2021، سُن قانون تعزيز الوصول إلى العمل الرسمي للأشخاص المتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية "ديانا ساكايان - لوهانا بيركنز"⁽³⁵⁾، الذي ينص على أن تشغل الدولة الوطنية ضمن موظفيها نسبة لا تقل عن 1 في المائة من المتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية، في جميع طرق التوظيف العادية المعمول بها. وقد سبقه المرسوم الذي حدد حصة المتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية من الوظائف في الإدارة العامة الوطنية⁽³⁶⁾. كما أنشئ السجل الوحيد للمتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية "لوهانا بيركنز - ديانا ساكايان".

- 39- وفيما يتعلق بسياسات الرعاية، قدمت الحكومة مشروع قانون "الرعاية على قدم المساواة" لإنشاء النظام الشامل لسياسات الرعاية في الأرجنتين⁽³⁷⁾، الذي ينص على توسيع نطاق المعروض من الخدمات والهياكل الأساسية للرعاية، وتكييف ساعات العمل مع احتياجات الرعاية، وتعزيز أعمال الرعاية المدفوعة الأجر، وتعديل نظام التراخيص لجعلها متساوية.
- 40- وفي عام 2021، أجرى المعهد الوطني للإحصاء والتعدادات، إلى جانب مديريات الإحصاء الإقليمية في جميع أنحاء البلاد، أول مسح وطني لاستخدام الوقت في 28 520 منزلاً في المناطق الحضرية في جميع أنحاء البلاد⁽³⁸⁾، من أجل تحديد كمي لاستخدام الوقت والمشاركة في مختلف أشكال العمل.
- 41- وفيما يتعلق بسياسات التدريب، تجدر الإشارة إلى اعتماد قانون مكايبلا (Micaela)⁽³⁹⁾ عام 2019، والذي ينص على تدريب إلزامي على المنظور الجنساني والعنف الجنساني لجميع الأشخاص الذين يعملون في الوظيفة العمومية، في السلطات الثلاث للدولة⁽⁴⁰⁾.
- 42- وترد في المرفق الرابع وثيقة تتضمن مزيداً من المعلومات عن السياسات المنفذة بشأن نوع الجنس والتنوع.

دال - الحقوق الجنسية والإنجابية

- 43- أعادت الحكومة الوطنية الحالية الرتبة الوزارية إلى حقيبة الصحة، التي كانت قد خفضت إلى كتابة حكومة في ظل الإدارة السابقة⁽⁴¹⁾.
- 44- كما نظمت هرمياً المديرية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية التابعة لوزارة الصحة⁽⁴²⁾، التي تسعى إلى تيسير تعميم حصول السكان على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- 45- وفيما يتعلق بالإجراءات المنفذة لضمان الوصول إلى الإجهاض القانوني، أقر الكونغرس الوطني في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 قانون الإجهاض العمدي⁽⁴³⁾، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021.
- 46- وينظم القانون إمكانية الحصول على الإجهاض العمدي والرعاية اللاحقة للإجهاض، بما يمثل للالتزامات التي تعهدت بها دولة الأرجنتين فيما يتعلق بالصحة العامة وحقوق الإنسان للمرأة والأشخاص ذوي الهويات الجنسية الأخرى ممن لهم قدرة على الإنجاب، ويسهم في الحد من الأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها⁽⁴⁴⁾.
- 47- ويضمن القانون، على وجه الخصوص، الحق في الإجهاض العمدي لأي امرأة أو ذات هوية أخرى لها قدرة على الإنجاب حتى الأسبوع الـ 14 من الحمل. وبعد تلك الفترة، يسمح بالوصول إلى الإجهاض القانوني من خلال نظام يقوم على السببين التاليين: عندما يكون الحمل ناتجاً عن اعتداء جنسي، أو عندما يعرض للخطر صحة أو حياة المرأة أو أي ذات هوية أخرى قادرة على الإنجاب. وأصبح لدى الأرجنتين نظام مختلط من الأجل والأسباب لإضفاء الصفة القانونية على الإجهاض وإسقاط الصفة الجرمية عنه. وهذه القاعدة تتعلق بالنظام العام وتطبق إلزامياً في جميع أنحاء البلاد⁽⁴⁵⁾.
- 48- وخلال عام 2021، نُشر بروتوكول الرعاية الشاملة للأشخاص الذين لديهم الحق في الإجهاض العمدي والقانوني⁽⁴⁶⁾، وهو يسعى إلى تحسين مؤشرات اعتلال ووفيات الأمهات والحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على مزايا الصحة الجنسية والإنجابية، بالنظر إلى أنه يجب على جميع المقاطعات في البلاد تكييف سياساتها الصحية وتنظيم الخدمات للامتثال لما ينص عليه القانون.

- 49- ونُشر أيضاً دليل منع الحمل بعد الولادة مباشرة عام 2022 كواحدة من الاستراتيجيات المتوخاة لتوسيع وتحسين الوصول إلى وسائل منع الحمل بعد الولادة أو الولادة القيصرية أو الإجهاض، مع التركيز على توفير وسائل طويلة الأجل ووضعها قبل التسريح من المستشفى.
- 50- ووضعت وزارة الصحة خريطة طريق لرعاية الطفلات والمراهقات الحوامل دون سن 15 عاماً⁽⁴⁷⁾، من أجل اتباع نهج شامل في استجابة القطاع الصحي والمؤسسات المسؤولة الأخرى، مثل قطاع التعليم والعدالة ووكالات حماية الطفل، لحالات الحمل غير المقصود.
- 51- ووُلد سن قانون الإجهاض العمدي بعض المقاومة من القطاعات المحافظة. وهكذا، رُفِع ما لا يقل عن 37 دعوى حماية الحقوق الدستورية وعدم الدستورية أمام المحاكم في مختلف الولايات القضائية في البلد للطعن في القانون⁽⁴⁸⁾. وبنيت العدالة ورفضت رفضاً مدياً 26 من هذه الدعاوى. ولا يوجد أي حكم في الأسس الموضوعية يدعم الطعون المرفوعة ضد القانون.
- 52- وفي الوقت نفسه، صدر قانون العناية والرعاية الصحية الشاملتين أثناء الحمل والطفولة المبكرة، المعروف باسم قانون "1 000 يوم"⁴⁹. وهو يسعى إلى تعزيز الرعاية الشاملة لصحة وحياة النساء وغيرهن من الحوامل، والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، للحد من الوفيات وسوء التغذية وقلة التغذية، وحفز الصحة بطريقة متكاملة، ومنع العنف. ونُظمت تدريبات لتوفير المعلومات للنساء وغيرهن من الحوامل، ووُضعت الخطة المشتركة بين الوزارات 1 000 يوم.
- 53- وجرى أيضاً تعزيز الخطة الوطنية لمنع الحمل غير المقصود في مرحلة المراهقة، التي تنكي الوعي بمنع الحمل غير المقصود في مرحلة المراهقة، وتمكن لممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية لدى هذه الفئة من السكان⁽⁵⁰⁾.
- 54- ولا يزال الخط الهاتفي 0800-222-3444 التابع لوزارة الصحة، وهو خط وطني ومجاني وسري يقدم معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية لجميع السكان، يواصل العمل.
- 55- وفي تموز/يوليه 2022، سُن قانون الاستجابة الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسياً والسل⁽⁵¹⁾، الذي يضمن الرعاية البدنية والنفسية والاجتماعية الشاملة والمجانية لجميع السكان.
- 56- وتمول وزارة الصحة الوطنية وتدير شراء وسائل منع الحمل القصيرة الأجل والطويلة الأجل، ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، والوسائل الحاجزة، التي توزع في جميع أنحاء البلد لضمان الوصول المجاني إلى نظام الصحة العامة⁽⁵²⁾.
- 57- وفي الحالة المحددة للوصول إلى الإجهاض، اشترت المديرية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية ميزوبروستول (misoprostol) ووزعته على البرامج الإقليمية والمرافق الصحية في جميع المقاطعات الـ 24. وخلال عام 2021، تم توزيع 74057 جرعة علاج ميزوبروستول. واعتباراً من حزيران/يونيه 2022، وافقت الإدارة الوطنية للأدوية والأغذية والتكنولوجيا على دفعات محددة للتوزيع في دوائر الصحة العامة وتم شحنها إلى جميع المقاطعات⁽⁵³⁾.
- 58- وترد في المرفق الخامس معلومات عن معدلات وفيات الأمهات، حسب نوع السبب، للفترة من 2014 إلى 2020.
- 59- وفيما يتعلق بمعدلات وفيات المواليد، تعود الأسباب الرئيسية لوفيات المواليد في الأرجنتين إلى الأمراض السابقة للولادة والتشوهات الخلقية. وتركز الإجراءات على تعزيز استراتيجيات المراقبة المبكرة

للحمل، مع فرض مواعيد كافية، وتحديد المخاطر، والإحالة في الوقت المناسب إلى مستشفيات الولادة القادرة على معالجة مستوى تعقيد مناسب حسب المخاطر على الأمهات والمواليد.

60- وأحرز تقدم في تدريب المدربين ونظمت حلقات عمل بشأن الرعاية الأولية للمواليد المعرضين للخطر. كما تم عقد شراكات مع جمعيات علمية للتدريب على الإنعاش القلبي الرئوي لحديثي الولادة واعتلال الدماغ الإقفاري الناقص الأكسجين لحديثي الولادة⁽⁵⁴⁾.

61- واستمر برنامج الوقاية من عدوى الجهاز التنفسي للرضع حديثي الولادة المعرضين لمخاطر عالية (الرضع الخدج المبكرون جداً وأمراض القلب الخلقية المعقدة)، مع توفير باليفيزوماب (palivizumab) مجاناً في جميع أنحاء البلد. وأطلقت مجموعة العمل المعنية بالنوم الآمن من أجل الوقاية من موت الرضع المفاجئ في المنزل.

62- وضمن التطعيم المجاني من كوفيد-19 لجميع الحوامل والأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 3 سنوات.

63- وجرى أيضاً تعزيز البرنامج الوطني للتعريف الجنسي الشامل⁽⁵⁵⁾ من خلال مختلف هيئات التدريب.

64- وقدم تدريب حضوري، في الفترة 2022/2017، لما يقارب 61 500 مدرّس من خلال أجهزة مختلفة. وعقدت أيضاً دورات افتراضية للمدرسين والأفرقة التقنية ذات الاختصاص وأمناء المكتبات وأفرقة الإدارة والمشرفين والمفتشين وطلاب تدريب المدرسين. وفي عام 2022، بدأ التحديث الأكاديمي للتعريف الجنسي الشامل في ظل طريقة التعليم عن بعد، وذلك بـ 38 000 مشارك.

65- وخلال فترة الاستشارة، استمر تطوير المواد التعليمية البيانية والرقمية وتوزيعها على جميع المستويات التعليمية⁽⁵⁶⁾. وإضافة إلى ذلك، تم نشر "مجموعة حقوق الإنسان ونوع الجنس والتعريف الجنسي الشامل"، في إطار يشمل تسليم 3 000 000 مادة.

هاء - منع العنف الجنساني والمعاقبة عليه

66- في عام 2020، قامت الحكومة خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني (2020-2022)⁽⁵⁷⁾. وكانت الخطة نتيجة لعملية تشاركية شملت أكثر من 3 400 شخص⁽⁵⁸⁾ وتضمنت أكثر من 100 تدبير لمكافحة أشد أشكال العنف تطرفاً، مثل قتل الإناث وقتل المتحولين جنسياً وقتل الإناث مغايرات الهوية الجنسية⁽⁵⁹⁾.

67- وفي أيلول/سبتمبر 2022، قُدمت خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة 2022-2024⁽⁶⁰⁾. والخطة الجديدة هي استمرار للخطة السابقة، وصممت بنفس الطريقة من خلال عملية تشاركية نفذت في جميع أنحاء البلد. وهي تتضمن إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من 20 وزارة و5 وكالات لا مركزية وطنية⁽⁶¹⁾.

68- ويتمثل أحد التدابير الرئيسية للخطة الوطنية في إنشاء النظام المتكامل لحالات العنف الجنساني⁽⁶²⁾. وهو أداة وطنية لتنظيم وإدارة المعلومات المتعلقة بحالات العنف الجنساني والاستشارات بشأنه والشكاوى المتعلقة به، دخلت العمل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽⁶³⁾ ويمكن أن تتضمن إليه الهيئات المختصة من أجل العناية بحالات العنف الجنساني في جميع أنحاء البلد⁽⁶⁴⁾. ويوجد حالياً 2 582 مستخدماً للنظام وتم تسجيل 222 998 حالة واستشارة.

69- ونفذ برنامج لتحديث الخط 144 وتحسينه أمثل تحسين وتعميمه، وهو مرفق اتحادي مجاني لمساعدة والأشخاص الذين يعيشون في حالات عنف جنساني والعناية بهم⁽⁶⁵⁾.

70- وتعد محكمة العدل العليا للأمم المتحدة الإحصاءات الرسمية المتعلقة بقتل الإناث، استناداً إلى سجل للقضايا القضائية المتعلقة بوفيات النساء العنيفة لأسباب جنسانية⁽⁶⁶⁾. ويحدد بروتوكول عمل السجل الوطني لقتل الإناث التابع للعدالة الأرجنتينية⁽⁶⁷⁾ بمحكمة العدل العليا للأمم المتحدة ضمن مصادر معلوماته القضايا المعروضة على القضاء في الولايات القضائية الأربع والعشرين في البلد، والتي يجري فيها التحقيق في الوفيات العنيفة للنساء والنساء مغايرات الهوية الجنسية/المتشبهات بالجنس الآخر لأسباب جنسانية، مع اتخاذ تعريفات اتفاقية بيليم دو بارا معايير إرشادية.

71- وفي عام 2021، أنشأ مجلس قضاء الأمة سجلاً عاماً للشكاوى ضد القضاة في الحالات المتعلقة بالعنف الجنساني⁽⁶⁸⁾.

72- وفي عام 2021، أنشئ "برنامج العناية" ("Programa Acompañar")⁽⁶⁹⁾، الذي يتم من خلاله تقديم الدعم الاقتصادي المباشر للأشخاص الذين يواجهون حالات عنف جنساني، من خلال تحويلات نقدية تعادل الحد الأدنى الحيوي والمتغير للأجور لمدة 6 أشهر⁽⁷⁰⁾.

73- وعقب سن قانون بريسا⁽⁷¹⁾، أنشئ نظام الجبر الاقتصادي للأطفال والمراهقين، الذي يوفر دخلاً شهرياً لأطفال الأمهات ضحايا قتل الإناث يعادل الحد الأدنى من المعاش التقاعدي، ويشمل تغطية صحية شاملة حتى سن 21، أو مدى الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁷²⁾.

74- وانتقلت هيئة محامون من أجل ضحايا العنف الجنساني، المنشأة تحت إشراف وزارة العدل وحقوق الإنسان، في عام 2021 إلى إشراف وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع، مضافة إلى ما لها من موارد ومهنيين ونطاق إقليمي. وهي تتألف من محامين متخصصين يقدمون دعماً قانونياً مجانياً يراعي المنظور الجنساني والتنوع.

75- وفي إطار مكتب المدعي العام، يتعاون مكتب المدعي العام المعني بالعنف ضد المرأة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات المقاضاة الجنائية للعنف ضد المرأة وغيرها من الأشخاص بسبب نوع الجنس و/أو الميول الجنسية⁽⁷³⁾. ولديها أيضاً سجل لجرائم قتل الإناث، وجرائم قتل مغايرات الهوية الجنسية، وجرائم قتل المتشبهات بالجنس الآخر، وجرائم القتل العمد للنساء في سياقات غير قتل الإناث في مدينة بوينس آيرس، يُستخدم أساساً لنشر التقارير الإحصائية⁽⁷⁴⁾. ووافق مكتب المدعي العام على أدوات مختلفة للمدعين العامين في قضايا العنف الجنساني⁽⁷⁵⁾.

واو - منع العنف المؤسسي ونظام السجون

76- فيما يتعلق بالتحقيق في حالات العنف المؤسسي والملاحقة الجنائية بشأنها، لدى مكتب المدعي العام وحدة متخصصة، هي مكتب المدعي العام المعني بالعنف المؤسسي⁽⁷⁶⁾.

77- وعززت القيادة الحالية لأمانة حقوق الإنسان، من جهتها، المديرية الوطنية لسياسات مكافحة العنف المؤسسي وحددت تراتبيتها⁽⁷⁷⁾.

78- وقدمت أمانة حقوق الإنسان نفسها بصفحتها طرفاً مدعياً في مختلف القضايا القضائية البارزة، بناء على طلب ضحايا العنف المؤسسي.

79- وتقدم أمانة حقوق الإنسان المشورة القانونية والمراقبة النفسية والاجتماعية⁽⁷⁸⁾، من خلال مركز الشكاوى، وهو خط هاتفي مجاني يساعد ضحايا عنف قوات الأمن أو الموظفين العموميين على مدار 24 ساعة.

80- وتقدم أمانة حقوق الإنسان أيضاً المساعدة النفسية الاجتماعية لضحايا العنف المؤسسي في مركز أولوا التابع لها. وفي آب/أغسطس 2022، تمت العناية بـ 67 ضحية أو قريب، كان 23 منهم

يتلقون العلاج النفسي مع متخصصين من المركز. كما تستهدف مقدمي الخدمات الصحية من أجل توفير مساعدة متخصصة لهؤلاء الضحايا.

81- ولإدكاء الوعي وتجنب تكرار هذه الممارسات، أطلقت أمانة حقوق الإنسان عام 2020 خطة لوضع علامات على أعمال العنف المؤسسي الجسيمة⁽⁷⁹⁾، تتكون من وضع ملصقات تخليداً لذكرى الضحايا وتدشينها لاحقاً. وهذه علامة واضحة على رفض الدولة لأعمال العنف المؤسسي، وكذا جبر ضرر الضحايا، من خلال أسرهم وأحبائهم. وحتى الآن، تم وضع علامات على 25 موقعاً.

82- ومن جهة أخرى، قام قطاع من الكتلة الحاكمة في مجلس نواب البلاد، بمشاركة فاعلة من أمانة حقوق الإنسان، بصياغة مشروع قانون شامل لمكافحة العنف المؤسسي، يسعى إلى توليد أدوات شاملة لمنع حالات العنف المؤسسي والقضاء عليها في جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى الاعتراف بالضحايا وتعويضهم. ويرد المشروع في المرفق السادس.

83- وهناك عدة حالات لتدريب قوات الأمن وحرس السجون للقضاء على الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

84- وتركز المديرية الوطنية للتدريب في مجال حقوق الإنسان التابعة لأمانة حقوق الإنسان على تدريب قوات الأمن في المقاطعات على منع العنف المؤسسي. وللمزيد من المعلومات، يرد طيه المرفق السابع.

85- وتوجد رهن إشارة موظفي السجون الاتحادية المدرسة الوطنية للسجون⁽⁸⁰⁾، التي تتبع مناهج دراسية تقي باحترام حقوق الإنسان وتنفيذ معايير جديدة في مجال المعاملة الجنائية والأمنية.

86- وبالمثل، أدرجت الأكاديمية العليا لدراسات السجون عام 2021 تدريباً إلزامياً في المنظور الجنساني. وبموجب قانون مكابيللا، وُضعت خطة عمل لتحصيل العملاء لمحتوى النشاط المسمى "زيادة الوعي بالقضايا الجنسانية والعنف ضد المرأة"⁽⁸¹⁾.

87- وتنفذ وزارة الأمن الوطني، من جانبها، تدريبات لمنتسبي قوات الأمن الاتحادية يسعى إلى الحد من حالات العنف المؤسسي، والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير عنها، والاستخدام المفرط للقوة، وكذا إلى تعزيز التدريب المهني للشرطة في مجال حقوق الإنسان. وترد في المرفق الثامن معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه الحالات.

88- وفيما يتعلق بحالة نظام السجون الاتحادي، أعلنت وزارة العدل وحقوق الإنسان حالة الطوارئ في مسائل السجون⁽⁸²⁾، من أجل حل العجز في الإيواء في دائرة السجون الاتحادية، وتحسين ظروف الحرمان من الحرية، وتعزيز وتنفيذ تدابير بديلة للحرمان من الحرية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة.

89- وعلى الرغم من عدم وجود اكتظاظ حالياً في دائرة السجون الاتحادية، لا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص المودعين في مؤسسات غير سجنية في انتظار طاقة استيعابية.

90- وأنشئ على الموقع الشبكي لدائرة السجون الاتحادية قسم للإحصاءات يقوم بتحديث بيانات النزلاء يومياً وينشر رسوماً بيانية لتطور القدرة الاستيعابية والملاء، وكذلك الوضع القانوني ونوع الجنس والأعمار والجنسية⁽⁸³⁾.

91- واستجابة للطلب على أماكن إيواء الأشخاص المحرومين من حريتهم، تقوم الدولة الوطنية ببناء وحدات السجون التالية: "المجمع الاتحادي للمدانين في أغوتي - المرحلة الأولى - مرسيديس - مقاطعة بوينس آيرس" الذي يستوعب 1 152 نزيلاً؛ و"المركز السجني الاتحادي لينتورال أرجنتينو، كوروندا - مقاطعة سانتا في" الذي يستوعب 464 نزيلاً؛ والمجمع السجني الاتحادي السادس "لوخان دي كويو، مقاطعة مندوزا"، بإجمالي 736 نزيلاً.

- 92- وفي إطار فريق عمل تابع لوزارة العدل وحقوق الإنسان⁽⁸⁴⁾، تم تحديث معايير شروط الإيواء والتدابير الدنيا التي على المنشآت الامتثال لها؛ وتم تحديد الطاقة الاستيعابية لكل سجن من سجون دائرة السجون الاتحادية. وفي عام 2021، تمت الموافقة على "الشروط الأساسية لصلاحيات المؤسسات التابعة لدائرة السجون الاتحادية للإيواء"، والوثيقة التي تحدد "القدرة الاستيعابية لمؤسسات دائرة السجون الاتحادية". وإضافة إلى ذلك، أُزيلت الأسرّة المزدوجة التي كان معمولاً بها في المجمعات السجنية الاتحادية، في الزنازين التي كانت فردية⁽⁸⁵⁾.
- 93- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الاستخدام المفرط للقوة، لدى دائرة السجون الاتحادية "بروتوكول عمل بشأن استخدام الأسلحة غير الفتاكة"، وكذا "بروتوكول ودليل إجرائي للتدخل في مواجهة حالات الإخلال بالنظام"⁽⁸⁶⁾.
- 94- وتجري مناقشة برلمانية بشأن النظام التأديبي الجديد للأشخاص المحتجزين لدى دائرة السجون الاتحادية. وهي مبادرة تروج لها السلطة التنفيذية تشجع على تعديل القانون رقم 24660⁽⁸⁷⁾، لضمان مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة للأشخاص المحرومين من حريتهم. وهو يرد في المرفق التاسع.
- 95- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، جرت الموافقة على "البرنامج الشامل لمعاملة الأشخاص المحكوم عليهم بأحكام قصيرة المدة"، وهو مجموعة من التدخلات المحددة التي تهدف إلى الحد من الآثار المفاقمة للسجن وتحسين فرص الاندماج الناجح في المجتمع.
- 96- وفيما يتعلق بإعمال أدوات حل المنازعات، هناك برنامج الوساطة وأساليب الإدارة التشاركية للمنازعات والحد من العنف في السجون لوزارة العدل وحقوق الإنسان، الذي يجري العمل به في السجون الاتحادية. كما أُضيفت تجربة تكميلية بمشاركة المجتمع المدني، تسمى "برنامج ماريو خوليانو"، تم تطويرها مع مجموعة من الشباب⁽⁸⁸⁾.
- 97- وفيما يتعلق بالرعاية الطبية للأشخاص المحرومين من حريتهم، عملت دائرة السجون الاتحادية، منذ بداية جائحة كوفيد-19، مع وزارة الصحة واعتمدت إجراءات وقائية متعددة لمواجهة حالة الطوارئ الصحية. وأدرج الأشخاص المحرومون من الحرية وموظفو السجون باعتبارهم فئة من الفئات ذات الأولوية لتلقي اللقاح ضمن الخطة الاستراتيجية للتطعيم ضد كوفيد-19⁽⁸⁹⁾. وفي الوقت نفسه، بُنيت 10 مستشفيات نموذجية في سجون مختلفة⁽⁹⁰⁾.
- 98- وجرت الموافقة على "الخطة الاستراتيجية للصحة الشاملة لدائرة السجون الاتحادية للفترة 2021-2023" بين وزارة الصحة ووزارة العدل وحقوق الإنسان، وهي تسعى إلى ترسيخ نموذج للرعاية الشاملة التصاعدي القائمة على الرعاية الصحية الأولية، يوفر خدمات ذات جودة فعالة لضمان الحق في الصحة للأشخاص المحرومين من الحرية.
- 99- وللأمانة الفرعية لشؤون السجون هيئة لتنسيق العمل معنية بالفئات الضعيفة بوجه خاص، تسعى إلى ضمان الحصول على الحقوق المكفولة للحوامل المحرومات من حريتهن؛ والنساء اللواتي يعشن مع أطفالهن في السجون؛ والأطفال الذين يعيشون في الشجن مع أمهاتهم؛ والأطفال والمراهقين الذين لا يعيشون مع⁽⁹¹⁾. وفي 9 أيلول/سبتمبر 2022، كانت هناك 6 حوامل في السجون الاتحادية و6 أمهات مع أطفالهن.
- 100- وإضافة إلى ذلك، أعدت مديرية مساعدة الأشخاص الخاضعين للمراقبة الإلكترونية التابعة لوزارة العدل والتنمية الاجتماعية بروتوكولاً للإجراءات المتعلقة بحالات العنف المنزلي، ينص على آلية لحالات الطوارئ والحالات العادية، لضمان وصول النساء ضحايا أي نوع من أنواع العنف اللاتي يخضعن للإقامة الجبرية إلى العدالة⁽⁹²⁾.

- 101- وأنشئ أيضاً "برنامج علاج خاص للأشخاص مغايري الهوية الجنسية الموجودين لدى دائرة السجون الاتحادية"، وقدمت تدريبات لموظفي السجون بشأن نوع الجنس والتنوع الجنسي⁽⁹³⁾.
- 102- وتجدر الإشارة إلى اتفاق التسوية الودية الذي تم التوصل إليه في إطار بلاغ "كاردوزو سوبيا، راوول روبرتو" المعروف على اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁹⁴⁾. فبموجب هذا الاتفاق، التزمت الدولة بتنفيذ إجراءات للكشف المبكر عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في نظام السجون وإتاحة ترتيبات تيسيرية معقولة⁽⁹⁵⁾.

زاي - منع التعذيب والمعاقبة عليه

- 103- تعمل اللجنة الوطنية لمنع التعذيب (المنشأة بموجب القانون رقم 26827)⁽⁹⁶⁾، منذ كانون الأول/ديسمبر 2017، بصورة كاملة بصفتها هيئة عامة لرصد ومراقبة ومتابعة أماكن الاحتجاز.
- 104- وتعزز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب وأمانة حقوق الإنسان الآليات المحلية لمنع التعذيب، في المقاطعات التي لا توجد فيها بعد. ففي تموز/يوليه 2020، وقع المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان التزاماً بإنشاء آليات محلية وتفعيلها⁽⁹⁷⁾.
- 105- وفي الوقت الحاضر، ثمة 16 مقاطعة لها آلياتها المحلية: بوينس آيرس، ومدينة بوينس آيرس المتمتعة بالحكم الذاتي، وتشاكو، وتشوبوت، وكورينتس، وإنترري ريوس، وخوخوي، ولاريوخا، ومندوزا، وميسيونيس، ونيوكين، وريو نيغرو، وسالتا، وسانتياغو ديل إستيرو، وتيرا ديل فويغو، وتوكومان - على الرغم من أن بعضها لم تشكل. ومن ناحية أخرى، لم تنشئ 8 مقاطعات بعد آلياتها المحلية: فورموزا، وكاتاماركا، وسان خوان، وسان لويس، وكوردوبا، وسانتا في، ولا بامبا، وسانتا كروز.
- 106- وفيما يتعلق بالتحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، تتولى إدارة الشؤون الداخلية التابعة لدائرة السجون الاتحادية مسؤولية كشف ومراقبة وتقييم السلوك غير القانوني لموظفي هذه المؤسسة⁽⁹⁸⁾.
- 107- وإضافة إلى اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، هناك العديد من هيئات الرقابة الخارجية التي تتلقى شكاوى وتقدمها إلى السلطة القضائية وتنتظر في الحالات التي تحدث في سياقات الاحتجاز وتسجلها، مثل لجنة السجون التابعة لمكتب أمين المظالم، ومكتب أمين مظالم السجون في البلاد، ومكتب المدعي العام المعني بالعنف المؤسسي التابع لمكتب المدعي العام.

حاء - المساواة وعدم التمييز

- 108- يجرم القانون المحلي التمييز العنصري منذ عام 1988⁽⁹⁹⁾. وينص قانون العقوبات بدوره على القتل مع ظروف التشديد بدافع الكراهية العنصرية⁽¹⁰⁰⁾.
- 109- وتوجد معروضة على الكونغرس في مجلس النواب العديد من مشاريع القوانين لتحديث قانون أفعال التمييز⁽¹⁰¹⁾، والاعتراف بالتوجه الجنسي والهوية الجنسانية كأسباب للتمييز⁽¹⁰²⁾.
- 110- وفيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، قدمت السلطة التنفيذية مشروع قانون، تم إقرارهما في تشرين الأول/أكتوبر 2021⁽¹⁰³⁾.
- 111- وأعد المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية الخطة الوطنية لمكافحة التمييز 2021-2024⁽¹⁰⁴⁾، التي تحتوي على تشخيص محدث للتمييز في الأرجنتين وتحدد أكثر

من 250 تعهداً للدولة الوطنية باتخاذ إجراءات تضمن الوصول إلى الحقوق، وتركز على فئات محددة، وتنظم من خلال إطار، وترتبط بأهداف التنمية المستدامة.

112- ويتضمن المرفق العاشر مزيداً من المعلومات عن الإجراءات التي نفذها المعهد الوطني لمكافحة التمييز من أجل منع التمييز في بلدنا.

طاء - الحق في التنمية والقضاء على الفقر

113- انضافت الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى الوضع الدقيق المتمثل في حالة الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلد الذي كان يعاني، وقت تنصيب السلطات الجديدة، من زيادة كبيرة في الفقر والمسكنة ومن مستوى غير عادي من الديون الخارجية.

114- وفي هذا المشهد الدقيق، طبقت الحكومة الوطنية الحالية منذ عام 2020 برامج مختلفة من خلال استثمار عام قوي، يهدف إلى حماية جميع الفئات المتضررة من المجتمع والعناية بها ومساعدتها.

115- وكان أحد الإجراءات الرئيسية هو دخل الأسرة في حالات الطوارئ⁽¹⁰⁵⁾، وهو استحقاق نقدي استثنائي غير قائم على الاشتراكات، موجه إلى الأسر المعيشية المكونة من عمال غير رسميين وعاطلين عن العمل وأحاديي المساهمة من الفئات الدنيا، وهي الفئات التي تعاني من أعلى درجة من الضعف من الناحية الاجتماعية الاقتصادية. ويمثل مقدارها ما يقارب 60 في المائة من الحد الأدنى الحيوي والمتغير للأجور. وقد وصل إلى 8,9 ملايين شخص ودُفع ثلاث مرات عام 2020.

116- ومن خلال المساعدة على العمل والإنتاج⁽¹⁰⁶⁾، ضمنت الدولة دفع ما يصل إلى نصف أجور عمال القطاع الخاص. وتمت تغطية ما يقارب 1,8 مليون عامل من 328 000 شركة حصلت على المساعدة على العمل والإنتاج⁽¹⁰⁷⁾.

117- وبإعانة البطالة، تم ضمان استمرارية الدخل والتغطية الصحية لأكثر من 143 000 عامل فصلوا عن العمل في الفترة التي سبقت الجائحة، وقد حصلوا على الإعانة حتى كانون الأول/ديسمبر 2021.

118- وفي حالة الأطفال، بدأ تنفيذ برنامج الأغذية لتعزيز حق الأسر في الغذاء، وقد وصل إلى حوالي 4 ملايين طفل ومرافق. وفي عام 2021، تم توسيع مبلغ البطاقة الغذائية، وكذلك السكان المستهدفين، الذين كانوا يقتصرون حتى ذلك الحين على الأطفال حتى 6 سنوات، لتصل إلى من تبلغ أعمارهم 14 عاماً.

119- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتُمد قانون التقاعد الجديد المتحرك⁽¹⁰⁸⁾، الذي ينص على تحديث فصلي لمزايا المعاشات التقاعدية، والعلاوات العائلية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات. وجري مؤخراً تحديد تعزيز جديد سيتم تطبيقه خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

120- ومُنحت أيضاً إعانة استثنائية في حالات الطوارئ الصحية للحاصلين على علاوة الطفل الشاملة والبديل الشامل للحمل؛ وللمستفيدين من استحقاقات الضمان الاجتماعي للنظام الأرجنتيني الشامل للضمان الاجتماعي؛ وللمستفيدين من المعاش الشامل لكبار السن؛ وللمستفيدين من المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات للشيوخ والعجز ولأمهات سبعة أطفال أو أكثر⁽¹⁰⁹⁾.

121- وفي نزوة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والصحية الناجمة عن الجائحة، لوحظ وجود أكبر للدولة للحفاظ على دخل الأسر من خلال برامج الضمان الاجتماعي. ففي عام 2020، أفضى تفعيل دخل الأسرة في حالات الطوارئ إلى صرف ما إجماليه 262 118 مليون بيزو (1 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي)؛ وأفضى تفعيل المساعدة على العمل والإنتاج إلى صرف ما قدره 226,865 مليون بيزو عام 2020 (0,83 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و665 و9 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (0,02 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2021. وارتفعت تحويلات علاوة الطفل الشاملة، الموجهة إلى العائلات التي تعيش هشاشة كبرى، من 190 385 مليون دولار إلى 249 087 مليون دولار بين عامي 2020 و2021 (بزيادة 31 في المائة).

122- وفيما يتعلق بسياسات الحماية الاجتماعية، تواصل الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي تقديم علاوة الطفل الشاملة⁽¹¹⁰⁾، من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطفال والمراهقين في البلاد، وضمان حقوقهم في التعليم والصحة والتطعيم. ويُدفع مبلغ شهري عن كل طفل يقل عمره عن 18 سنة ينتمي إلى مجموعة عائلية من دون عمل أو تعمل في الاقتصاد غير الرسمي. واعتباراً من آب/أغسطس 2022، كانت علاوة الطفل الشاملة تصل إلى 4,3 ملايين طفل ومراهق، أي ما يعادل 2,4 مليون أسرة مستحقة⁽¹¹¹⁾.

123- ومن بين سياسات الأمن والسيادة الغذائيين، تجدر الإشارة إلى تنفيذ البطاقة الغذائية، وهي سياسة لمكمل غذائي شامل، تستهدف الأمهات والآباء الذين لديهم أطفال حتى سن 6 أعوام ممن يحصلون على علاوة الطفل الشاملة، والحوامل اعتباراً من 3 أشهر - المستفيدات من بدل الحمل الشامل- والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على علاوة الطفل الشاملة. وتتيح البطاقة شراء جميع أنواع المواد الغذائية وتسلمها أكثر من 2,4 مليون حامل، وتصل إلى 4,1 ملايين شخص.

124- وفيما يتعلق بسياسات إدماج العمالة، تجدر الإشارة إلى البرنامج الوطني للإدماج الاجتماعي الإنتاجي والتنمية المحلية "تمكين العمل"⁽¹¹²⁾. وهو يقوم على تخصيص أجر اجتماعي تكميلي، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز المبادرات الإنتاجية. كما يضم وحدة تدريبية وأخرى للإدماج في العمل⁽¹¹³⁾. ويصل إلى ما يقارب 1,3 مليون شخص.

125- ويشجع برنامج إدماج الشباب⁽¹¹⁴⁾، الذي يستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً ممن يعيشون الهشاشة، ويُيسر تمويل المشاريع الاجتماعية الإنتاجية، والاجتماعية التشغيلية، والاجتماعية المجتمعية.

126- وفيما يتعلق بسياسات رعاية الأطفال، زادت في الفترة 2021/2020 الفضاءات المخصصة للطفولة المهيأة بنسبة 48 في المائة، مما يعني زيادة مطلقة قدرها 799 فضاءً للطفولة المبكرة. وتمثل أثر هذا النمو في إدماج 52 000 طفل في هذه الفضاءات، لتصل إلى ما مجموعه 161 000 طفل حتى سن الرابعة في 2 452 فضاءً للطفولة المبكرة.

127- وفيما يتعلق بسياسات الإدماج الاجتماعي الحضري، جرى، منذ تحديث السجل الوطني للأحياء الشعبية، تحديد 4 561 حياً شعبياً يقدر أن قاطنيها 932 000 أسرة و5 ملايين شخص. وتمول سياسات الإدماج الاجتماعي الحضري وتنفيذ مشاريع في الأحياء الشعبية ترمي إلى تزويدها بالخدمات الأساسية والبنية التحتية. كما يتم التفكير في اقتناء أراضي وإنشاء تجزئات مزودة بخدمات لفائدة العائلات في الأحياء الشعبية. وخلال عام 2021، نُفذت أعمال في 364 حياً، وصلت إلى 317 000 شخص.

128- ومن جهة أخرى، وكخطوة أساسية نحو تعزيز السياسات في المجال البيئي، وافقت الأرجنتين عام 2020 على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)⁽¹¹⁵⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أودعت الحكومة الأرجنتينية صك التصديق، وفي نيسان/أبريل من ذلك العام دخل حيز النفاذ. وفي هذا الإطار، عقدت مشاورات عامة عام 2022⁽¹¹⁶⁾.

129- وصدقت الأرجنتين أيضاً على التزامها السياسي بمكافحة تغير المناخ بموافقتها على قانون الميزانيات الدنيا للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على الصعيد العالمي⁽¹¹⁷⁾ ومرسومه التنظيمي. وينص القانون على إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ويصدق على دور الديوان الوطني المعني بتغير المناخ كهيئة حكومية وطنية، تعمل منذ عام 2020 على تطوير الخطة المذكورة أعلاه.

130- وفيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030⁽¹¹⁸⁾، تم التأكيد مجدداً على مسؤولية المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية في تنسيق الإجراءات الرامية إلى التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة⁽¹¹⁹⁾. وبين عامي 2021/2020، انتهى من عملية جديدة لمواءمة الأهداف مع أولويات السياسة والظروف الوطنية⁽¹²⁰⁾.

ياء - الوصول إلى الصحة

131- يضمن الإطار القانوني الساري تعميم الوصول إلى الصحة العامة المجانية والشاملة للجميع، بغض النظر عن نوع التغطية، ومن دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية.

132- وأجبرت الجائحة على تنفيذ تدابير شتى للاستجابة لتأثير كوفيد-19. فقد أُضيف 3 971 (بزيادة 47 في المائة) سريراً للعناية المركزة إلى النظام الصحي، من 8 521 إلى 12 492 سريراً. وارتفعت حصة القطاع العام من إجمالي أسرة العناية المركزة من 28 إلى 40 في المائة، مما قلل الفجوة بين القطاعين العام والخاص.

133- وقامت الأرجنتين بمركزة عملية شراء وتوزيع أجهزة التنفس الاصطناعي وفقاً لمعايير الإنصاف. وتم اقتناء 4 136 جهاز تنفس اصطناعي لتعزيز النظام الصحي، وهو ما مثل زيادة بنسبة 66 في المائة فوق القدرات الموجودة.

134- وسعت استراتيجيات التطعيم ضد كوفيد-19 إلى ضمان توافر اللقاحات في جميع أنحاء الإقليم الوطني بصورة مجانية ومنصفة ومتساوية. وتوفر الدولة الوطنية اللقاح لجميع السكان، بغض النظر عن التغطية الصحية والجنسية⁽¹²¹⁾. وحتى 7 أيلول/سبتمبر 2022، كان قد تم إعطاء ما مجموعه 109 072 887 جرعة⁽¹²²⁾.

135- واتبعت الإدارة الحالية للحكومة الوطنية استراتيجية صحية متكاملة لتعزيز جميع مراحل الرعاية المقدمة لسكان الأرجنتين.

136- ومن بين السياسات الرئيسية التي تتفدها وزارة الصحة، تجدر الإشارة إلى: الخطة الوطنية لتعزيز الرعاية الصحية الأولية؛ وتعزيز استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات المحلية الضعيفة؛ وإنشاء أداة تقييم ذاتي للجودة في المستوى الأول من الرعاية؛ وتنفيذ البرنامج الوطني للصحة المجتمعية وبرنامج البلديات والمجتمعات المحلية الصحية؛ والتدريب المستمر للفرق الصحية؛ وتعميم تطبيق "Visitar" على العاملين الصحيين.

137- وإضافة إلى ذلك، لتعزيز الأنظمة الصحية في المقاطعات، قامت وزارة الصحة في الفترة من 2019 إلى 2021 بتحويل 495 093 158 دولاراً.

138- ويتم، من خلال برنامج SUMAR⁽¹²³⁾، توفير التغطية الصحية لجميع الأشخاص الذين ليست لديهم تغطية الأعمال الاجتماعية أو تغطية مدفوعة مسبقاً، مع التركيز على خطوط استراتيجية مختلفة في جميع أنحاء البلاد⁽¹²⁴⁾.

- 139- وبخصوص السياسات المتعلقة بنظم المعلومات الصحية، تنفذ وزارة الصحة خطة ربط ساتلية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، بالتعاون مع ARSAT⁽¹²⁵⁾، لتوفير الاتصال بالإنترنت للمراكز في 19 مقاطعة. وبالمثل، تتيح منصة الشبكة الفيدرالية للرعاية الصحية عن بعد استشارة الأخصائيين والمؤسسات الصحية المرجعية في جميع أنحاء البلاد. ويوجد حالياً 1 080 مؤسسة ضمن المنضمين إلى الشبكة.
- 140- وفيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، أعدت وزارة الصحة مشروع قانون، وهناك ثلاثة مشاريع قوانين أخرى معروضة على الكونغرس الوطني في مجلس النواب.
- 141- وإضافة إلى ذلك تجري، انطلاقاً من المالية الوطنية، رعاية عمليات المواءمة التنظيمية التي سمحت بالتقدم في المعايير التشريعية في سبع مقاطعات. ووافقت وزارة الصحة عام 2022⁽¹²⁶⁾، من جهتها، على المبادئ التوجيهية للكشف عن المعلومات المتعلقة بمكونات منتجات التبغ، وتعكف على إعداد مشروع تعديل للقانون الوطني لمكافحة التبغ.
- 142- وثمة معيار مهم آخر هو قانون تشجيع التغذية الصحية الصادر عام 2021⁽¹²⁷⁾، والذي يسعى إلى ضمان نظام غذائي صحي وكاف، من خلال وضع علامات بارزة للتحذيرات المتعلقة بالمحتويات المفرطة من السكريات والدهون الكلية والدهون المشبعة والسكريات والحرارية والصوديوم في الأطعمة المعلبة والمشروبات غير الكحولية.
- 143- وفيما يتعلق بالتدابير المعتمدة فيما يتصل بالصحة العقلية، تقوم المديرية الوطنية للصحة العقلية والاستهلاك الإشكالي بإجراءات مختلفة تهدف إلى ضمان الامتثال الكامل للقانون رقم 26657⁽¹²⁸⁾ في جميع أنحاء البلد.
- 144- ووافقت وزارة الصحة على المبادئ التوجيهية لتنظيم وتشغيل خدمات الصحة العقلية، وأدمجتها في البرنامج الوطني لضمان جودة الرعاية الطبية⁽¹²⁹⁾. كما قدمت التعاون التقني إلى 24 مقاطعة في البلاد من أجل عملية تحويل النظام، والتي تشمل تكييف مرافق المرضى الداخليين في مجال الصحة العقلية أحادية التخصص حتى يتم استبدالها نهائياً.
- 145- وفي أيلول/سبتمبر 2022، تم إطلاق خط هاتفي وطني ومجاني للتوجيه والدعم في حالة طوارئ الصحة العقلية، 0800-999-0091، يقدم المساعدة والعناية والرعاية عن بعد والإحالة، وذلك على مدار الساعة.
- 146- وتعتبر المديرية الوطنية لحماية الفئات الضعيفة التابعة لأمانة حقوق الإنسان، من جانبها، عضواً في الهيئة الوطنية لمراجعة الصحة العقلية، حيث تشارك في مراقبة حالات الإيداع بسبب الأمراض العقلية في المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وهي جزء من لجنة التأهيل والإشراف، إلى جانب مع وزارة الصحة⁽¹³⁰⁾.

كاف- الحصول على التعليم

- 147- يكفل قانون التعليم الوطني⁽¹³¹⁾ المساواة في التعليم ومجانيته وعلمانيته والوصول إليه، من المستوى الأولي إلى المستوى الجامعي، من خلال المؤسسات التعليمية التي تديرها الحكومة.
- 148- ويهدف تحسين تعميم الوصول إلى التعليم، تُقدم منح "بروغريسار" (Progresar) الدراسية لإكمال دراسات التعليم الإلزامي. وزادت المنح الدراسية بشكل مطرد بين عامي 2021/2022، مع دمج الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عاماً في البرنامج، لتصل إلى 755 334 طالباً عام 2022. وترد في المرفق الحادي عشر معلومات إحصائية عن منح "بروغريسار" الدراسية.

149- وفي المقابل، تعطي منح دراسية اجتماعية تعليمية للطلاب المخالفين للقانون الجنائي، وطلاب الشعوب الأصلية، وأطفال قدام المحاربين في ماليناس، ومن تتبناهم السلطة التنفيذية الوطنية، وأقارب ضحايا كرومانيون، لتصل إلى 27 256 طالباً عام 2021. وترد في المرفق الحادي عشر معلومات إحصائية عن تطورها.

150- ويسعى برنامج 'أكمل الدراسات العليا' (Programa Egresar) منذ عام 2021 إلى ضمان التخرج الفعلي للشباب حتى سن 25 عاماً ممن لم يحصلوا على الدرجة الثانوية لأنهم لم يجتازوا بعض المواد بعد. وفي عام 2021، حصل 55 637 طالباً من جميع أنحاء البلاد على المنحة وفي عام 2022 تقدم 44 742 طالباً بطلب الحصول على منحة دراسية.

151- وبين آب/أغسطس 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، تم تنفيذ برنامج العناية: جسور المساواة⁽¹³²⁾، الذي يشجع إعادة ضم الأطفال والمراهقين الذين قطعوا مساراتهم التعليمية بسبب الجائحة إلى التعليم وإكمالهم إياه. وقد شارك في البرنامج أكثر من 1 000 000 طالب من جميع مقاطعات البلاد.

152- وفيما يتعلق بالبنية التحتية التعليمية، لكل مقاطعة من المقاطعات الـ 24 مسؤولية تخطيط أعمال البناء والصيانة. ومع ذلك، تمول وزارة التعليم الأشغال والمعدات مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً.

153- ومنذ عام 2017 إلى الوقت الحاضر، جرى تمويل أعمال لفائدة جميع المراحل التعليمية كانت من بينها عمليات توسيع وتجديد المباني وبناء أخرى جديدة كاملة، غطت ما مجموعه 443 066 طالباً مستقيماً. ويرد في المرفق الحادي عشر جدول إحصائي يتضمن معلومات عن الأعمال المنجزة حسب المنطقة.

154- وفي إطار تعميم التعليم الأولي، تم خلال الفترة نفسها تمويل 915 عملاً من أعمال توسيع رياض الأطفال وتجديدها وبناء أخرى جديدة، أنجزت منها 68 روضة أطفال.

155- وكان تعزيز المدارس الثانوية أحد المحاور الأخرى ذات الأولوية في تمويل الهياكل الأساسية التعليمية. فمنذ عام 2017 حتى الآن، تم تمويل 310 أعمال لتوسعة المباني وتجديدها وبناء أخرى جديدة.

156- ومنذ عام 2022، وُضع برنامج "خط فونديو لتجديد الفضاءات المدرسية" (Línea Fondo de recondicionamiento de espacios escolares)، الذي يساعد المدارس العامة من خلال مساهمة مالية ويلبي الاحتياجات التي تتطلب حلاً عاجلاً في مجال البنية التحتية والمعدات. وقد تلقت 17 000 مؤسسة تعليمية هذه المساعدة.

157- وتشجع الأرجنتين أيضاً سياسة التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات النظام وطرائقه. ومن عام 2017 إلى الوقت الحاضر، سُجلت زيادة بنسبة 22 في المائة في الطلاب ذوي الإعاقة المشمولين في التعليم المشترك، أي 90 345 طالباً عام 2017 و110 297 عام 2020. وترد في المرفق بيانات إحصائية عن التلاميذ ذوي الإعاقة الذين أدمجوا في التعليم المشترك.

158- وأطلق المعهد الوطني لتدريب المدرسين التكوين المستمر المسمى "تحديث أكاديمي في النهج التعليمية المتعلقة بالطلاب ذوي الإعاقة"⁽¹³³⁾، لفائدة المدرسين والمديرين والمشرفين والأفرقة الفنية التعليمية من جميع مستويات وطرائق التعليم، والذي عرف تسجيل 8 400 شخص.

لام- حقوق الأطفال والمراهقين

159- إضافة إلى التدابير المنكورة أعلاه الرامية إلى ضمان حقوق الأطفال والمراهقين⁽¹³⁴⁾، تتفد الأمانة الوطنية للطفولة والمراهقين والأسرة إجراءات شتى بموجب قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين⁽¹³⁵⁾.

160- وتقترح الخطة الوطنية للطفولة المبكرة⁽¹³⁶⁾ ضمان النماء المتكامل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 45 يوماً و4 سنوات الذين يعيشون في حالة هشاشة اجتماعية. ويتم، من خلال توقيع اتفاقات مع المقاطعات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني، إطلاق فضاءات جديدة للطفولة المبكرة وتعزيز القائم منها. وحتى الآن، أنشئ 2 452 مركزاً لنماء الطفل و/أو فضاء للطفولة المبكرة، مما أضاف 32 179 طفلاً إلى الخطة في عام 2021. وبالمثل، تمت الموافقة على 359 طلباً لتمويل بناء مراكز، توجد في مراحل مختلفة من التقدم.

161- وترد في المرفق الثاني عشر تقارير عن مختلف التدابير المنفذة لضمان حقوق الأطفال والمراهقين.

ميم- حقوق الشعوب الأصلية

162- ما فتئ المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين، منذ بداية الإدارة الحالية، يتبع سياسة إبرام اتفاقات مع المقاطعات لتنفيذ القانون رقم 26160⁽¹³⁷⁾. ومنذ عام 2020، وقّعت اتفاقات مع نيوكين، وسان خوان، وميسيونيس، وسانتا في، وتشاكو، وسالتا، وخوخوي التي تحوّل الأموال من أجل مواصلة مهام المسح الإقليمي في هذه المقاطعات.

163- ويتولى الفريق المركزي للبرنامج الوطني للمسح الإقليمي للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ترسيم الحدود الإقليمية باعتماد طريقة تنفيذ مركزية في مختلف مقاطعات البلاد. ومنذ عام 2020، أصدر أكثر من 70 قراراً إدارياً تكمل المسح الإقليمي وتعترف بالاحتلال الحالي والتقليدي والعام للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التي كشف المسح وجودها هناك⁽¹³⁸⁾.

164- وبموجب المرسوم رقم 2021/805⁽¹³⁹⁾، قامت الحكومة الوطنية بتمديد جديد للقانون رقم 26160، حتى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، معلقةً بذلك تنفيذ الأحكام أو الأعمال الإجرائية أو الإدارية التي تهدف إلى إخلاء أو إفراغ الأراضي التي تشغلها تقليدياً المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في البلاد.

165- وفيما يتعلق بامتلاكات المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، يمثل الحكم الصادر عام 2020 عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية "لهاكا هوناهات" تحدياً هائلاً، كونها أول قضية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأرجنتين تصل إلى المحكمة الإقليمية.

166- وبموجب القرار رقم 2021/979 الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أنشئت داخل أمانة حقوق الإنسان "وحدة تنفيذ حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان - قضية المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية الأعضاء في رابطة "لاكا هوناهات" (أرضنا) ضد الأرجنتين"⁽¹⁴⁰⁾، وهي أداة للتنسيق بين الوكالات والولايات القضائية المختصة، بهدف تصميم وتنفيذ السياسات العامة من منظور متعدد الثقافات⁽¹⁴¹⁾.

167- ويرد في المرفق الثالث عشر مزيد من المعلومات عن الإجراءات المنفذة لضمان حقوق الشعوب الأصلية.

نون- حقوق المهاجرين واللاجئين

168- في آذار/مارس 2021، أصدرت السلطة التنفيذية الوطنية مرسوم⁽¹⁴²⁾ بإلغاء المرسوم رقم 2017/70، معيدةً بذلك سرعان قانون الهجرة الوطني⁽¹⁴³⁾ سرياناً كاملاً. ومن بين الحجج التي ساقها مرسوم

الإلغاء أن الجوانب الموضوعية للقاعدة لا يمكن التوفيق بينها وبين النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، مما دفع ثلاث هيئات معاهدات إلى إصدار بلاغ مشترك أشادت فيه بقرار دولة الأرجنتين بإبطال المرسوم⁽¹⁴⁴⁾.

169- وتستند سياسة الهجرة التي تنفذها الأرجنتين حالياً إلى احترام حقوق الإنسان، مع وجود محور بشأن الوصول إلى تسوية الوضعية القانونية. وهكذا، منحت المديرية الوطنية للهجرة 1 430 851 تصريح إقامة من عام 2015 إلى حزيران/يونيه 2022، منها 743 440 (52 في المائة) تصريح إقامة مؤقتة و 687 411 (48 في المائة) تصريح إقامة دائمة.

170- ويضم المرفق الرابع عشر جدولاً إحصائياً عن تصاريح الإقامة الممنوحة والمبادرات المختلفة المنفذة لضمان الوصول إلى تسوية المديرية الوطنية للهجرة للوضعية القانونية للمهاجرين.

171- وتتولى توفير الحماية والمساعدة والبحث عن حلول للاجئين واللجنة الوطنية للاجئين، المنشأة بموجب الاعتراف باللاجئين وحمايتهم⁽¹⁴⁵⁾.

172- وفيما يتعلق بحماية الأشخاص عديمي الجنسية، اتخذت خطوة كبيرة عام 2019 مع اعتماد القانون العام بشأن الاعتراف بعديمي الجنسية وحمايتهم⁽¹⁴⁶⁾. ويعرف هذا التشريع مفهوم انعدام الجنسية وينص على أن الحماية منه تخضع لأحكام القانون الدولي⁽¹⁴⁷⁾.

سين - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

173- تعكف الوكالة الوطنية للإعاقة على وضع مشروع قانون إطار عام بشأن الإعاقة⁽¹⁴⁸⁾ من أجل مواصلة مواءمة التشريعات المحلية مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويهدف المشروع إلى تحديث قانون نظام الحماية المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁴⁹⁾. ونظمت الوكالة الوطنية للإعاقة، من أجل إعداده، عملية تشاور عامة واسعة النطاق⁽¹⁵⁰⁾.

174- وتجدر الإشارة من بين التطورات القانونية إلى تعديل قانون منع الحمل الجراحي⁽¹⁵¹⁾، الذي حظر التعقيم القسري بشكل نهائي⁽¹⁵²⁾.

عين - إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحسين خدمة العدالة

175- شجعت الإدارة الحالية للحكومة الإصلاحات الرامية إلى تحسين نظام إقامة العدل إلى المستوى الأمثل، وكذا تنظيم السلطة القضائية وتشغيلها.

176- ويتضمن المرفق الخامس عشر معلومات عن مشاريع إصلاح تنظيم العدالة وعن الأعمال التي اضطلعت بها مراكز الوصول إلى العدالة التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان⁽¹⁵³⁾.

177- وفيما يتعلق بالتحقيق القضائي في الهجوم على الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المتبادلة، في تموز/يوليه 1994 في بوينس آيرس، سجلت عدة مستجدات ترد في المرفق السادس عشر.

فاء - منع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه

178- أنشأ القانون رقم 26364⁽¹⁵⁴⁾ اللجنة التنفيذية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم وحماية الضحايا ومساعدتهم⁽¹⁵⁵⁾. وأعدت اللجنة التنفيذية الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم 2020-2022⁽¹⁵⁶⁾، التي يرد تبيان لتقدمها في المرفق السابع عشر.

صاد - حرية التعبير (157)

179- يحمي ديوان مظالم خدمات الاتصال السمعي البصري، المنشأ بقانون خدمات الاتصال السمعي البصري⁽¹⁵⁸⁾، حق الجماهير في التواصل على قدم المساواة، وخاصة الفئات التي تعيش أوضاعاً هشّة، ويعززه. ويرد في المرفق الثامن عشر تقرير عن خطوط عمله الرئيسية.

قاف - إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة

180- وكالة الوصول إلى المعلومات العامة كيان مستقل يسير ذاته بذاته أنشئت عام 2017 تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء، باعتبارها هيئة الرقابة على قانون الحق في الوصول إلى المعلومات العامة⁽¹⁵⁹⁾، وقانون حماية البيانات الشخصية⁽¹⁶⁰⁾، وقانون السجل الوطني 'لا تتصل' (Registro Nacional No llame)⁽¹⁶¹⁾. وترد في المرفق التاسع عشر معلومات مفصلة عن العمل الذي اضطلعت به الوكالة.

ثالثاً - القضايا الناشئة: التحديات الرئيسية

181- في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، تولت السلطة في جمهورية الأرجنتين حكومة وطنية جديدة، لها التزام راسخ بتحسين الجودة المؤسسية في بلدنا وضمان السريان الكامل لحقوق الإنسان. وأعلن الرئيس الحالي للأمة، ألبرتو فرنانديز، منذ أوليات مناسبات ظهوره العام، أن الدفاع عن حقوق الإنسان هو "العمود الفقري" للسياسات التي ستُعتمد في بلدنا.

182- وينتج هذا التقرير فرصة لتسليط الضوء على مساهمات الحكومة الحالية في جدول أعمال حقوق الإنسان، وكذا على بعض التحديات التي لا تزال قائمة.

183- ويجب أن نسترعي انتباه المجلس إلى ما يسمى بخطاب الكراهية، وأثاره على التعايش الديمقراطي، الذي أصبح أكثر بروزاً في الآونة الأخيرة بسبب الأحداث الخطيرة التي وقعت مؤخراً، والتي بلغت ذروتها في محاولة اغتيال نائبة رئيس الأمة الحالية، والرئيسة مرتين، كريستينا فرنانديز دي كيرشنر.

184- وتلاحظ هذه المسلمات بشكل متزايد في مختلف الفضاءات السياسية، وفي وسائل الإعلام الجماهيرية، وشبكات التواصل الاجتماعي. ويتعلق الأمر بمشكلة معقدة تشكل مثار قلق على الصعيد الدولي.

185- ولا تؤثر خطابات الكراهية على الضحايا المباشرين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب، بل تضر أيضاً بالمجتمع ككل من خلال تآكل التواضعات الأساسية للنظام الديمقراطي. ولهذا السبب، تلزم عناية مجلس حقوق الإنسان من أجل معالجة هذه الظاهرة بتعقيدها، بغية تحديدها ووضع استراتيجيات للتصدي لمظاهرها.

186- وفي هذا الإطار، نفذت مجالات مختلفة من الحكومة الوطنية استراتيجيات مختلفة. ونظمت أمانة حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، أياماً دراسية⁽¹⁶²⁾ ومنشورات حول هذا الموضوع⁽¹⁶³⁾، وحوارات مع الشركات المسؤولة عن الشبكات الاجتماعية⁽¹⁶⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، قدمت أمانة حقوق الإنسان بعض الشكاوى الجنائية المحددة عندما شكّلت خطابات الكراهية جرائم تحريض على العنف أو نشراً للأفكار التمييزية أو تسويقاً للجريمة⁽¹⁶⁵⁾.

187- وأجرى المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، من جانبه، تحقيقاً حول تداول خطاب الكراهية ونشر وثيقة⁽¹⁶⁶⁾ عام 2021 من أجل توفير عناصر عملية لتحليل هذه الظاهرة الاجتماعية⁽¹⁶⁷⁾.

188- والتحدي الآخر الذي يواجه بلدنا هو ظاهرة "الحرب القانونية". فمن منظور الحكومة الوطنية الحالية وحركة حقوق الإنسان⁽¹⁶⁸⁾، يلاحظ أن ممارسة الحرب القانونية - التي تروج لها قطاعات السلطة القضائية والمعارضة السياسية وقطاعات مركزة من السلطة الاقتصادية والإعلامية - تشكل ممارسة تنتهك حقوق الإنسان وتشكل عامل قلبية للعمليات الانتخابية ولجدول الأعمال السياسي وللرأي العام⁽¹⁶⁹⁾.

189- وتنتهك في هذه القضايا القضائية، مثل تلك التي واجهتها الرئيسة السابقة للأمم، بحجة التحقيق في أعمال الفساد والمعاقبة عليها، الضمانات الأساسية لدولة القانون: وتتجاهل الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة مثل افتراض البراءة، وحق الدفاع، ومبدأ الموضوعية الذي ينبغي أن يوجه إجراءات مكتب المدعي العام. ولا يُروج لهذه القضايا الجنائية إلا ضد القادة السياسيين الذين يمثلون الفئات الشعبية، في حين تظل في مأمن من العقاب الفئات القوية التي سمحت بالمدونية الإجرامية التي ولدت الفقر والعوز بين السكان أو أيدتها.

190- وقد اعترف بهذا الوضع بالفعل مكتب المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، الذي حذر، في رسالة موجهة عام 2019، من أن الضمانات الدستورية قد واجهت أزمة في ظل إدارة حكومة الفترة 2015-2019، وخاصة الضمانات المكفولة للسياسيين الذين كانوا يعتبرون معارضين لتلك الحكومة، مما ألحق أضراراً جسيمة بنظامنا المؤسسي، ومن ثم بديمقراطيتنا الجمهورية⁽¹⁷⁰⁾⁽¹⁷¹⁾.

191- ولسوء الحظ، على الرغم من أن الحكومة الوطنية تغيرت في كانون الأول/ديسمبر 2019، وأنهت بذلك ممارسة إخضاع استقلال القضاء من قبل السلطة التنفيذية الوطنية، لا يزال الاضطهاد السياسي في أروقة القضاء سارياً تماماً، إذ لا يزال أعضاء السلطة القضائية ومكتب المدعي العام يرفعون دعاوى جنائية احتيالية ضد الشخصيات السياسية الرئيسية للحزب الحاكم الحالي، المعارضة السابقة لحكومة الإدارة السابقة. ويُنفذ استراتيجيات الاضطهاد، التي يتمثل هدفها النهائي في إقصاء شخصيات مركزية من المشهد السياسي، عملياً القضاء والمدعون العامون الذين يزورون بانتظام الرئيس السابق، سواء في مقر إقامته الرسمي أو في مساكنه الخاصة، مما يدل على التعايش الزائف بين القطاعين واستمرارية سياسة المضايقة التي تؤثر على المبادئ الديمقراطية لبلدنا، وخاصة على الاستقلال والحياد اللذين يجب أن تتصرف بهما السلطة القضائية للأمم ومكاتب الادعاء العام.

192- ولذلك، نطلب عناية مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز استقلال القضاء، ومشروعية سلك القضاء، وفي نهاية المطاف، سيادة القانون في بلدنا.

رابعاً - متابعة الالتزامات الطوعية

193- ترد التدابير التي نفذتها جمهورية الأرجنتين متابعاً للالتزامات الطوعية بالتفصيل الواجب في الفصل الثاني.

Notes

¹ A través de la Dirección Nacional de Asuntos Jurídicos Internacionales en materia de Derechos Humanos de la Secretaría de Derechos Humanos.

² Desde la Dirección General de Derechos Humanos del Ministerio de Relaciones Exteriores, Comercio Internacional y Culto.

³ La ley y sus modificaciones se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/45000-49999/48853/texact.htm>

- ⁴ A tal fin, el Consejo Federal de Derechos Humanos – dependiente de la SDH – sostuvo un proceso de intercambio con las jurisdicciones provinciales de nuestro país.
- ⁵ Las organizaciones que participaron de las mesas de diálogo fueron: Abogados y abogadas del Noroeste argentino en derechos humanos y estudios sociales (ANDHES); Abosex; Akahatá; Amnistía Internacional; Asociación Ciudadana por los Derechos Humanos (ACDH); Asociación Civil por la Igualdad y la Justicia (ACIJ); Asociación Familias Diversas de Argentina (AFDA); Católicas por el Derecho a Decidir; Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS); Comisión Argentina para Refugiados y Migrantes (CAREF); Consejo Consultivo Honorario de Salud Mental; Equipo Latinoamericano de Justicia y Género (ELA); Fundación Igualdad; Fundación para Estudio e Investigación de la Mujer (FEIM); Fundación Transformando Familias; Mocha Celis; Mujeres por Mujeres; Nni Faré Compañía; Orgullo y Lucha; Red por los Derechos de las Personas con Discapacidad (REDI); y Somos Diverses.
- ⁶ La última visita oficial del año, del Relator Especial de Ejecuciones Extrajudiciales, sumarias o arbitrarias, está prevista para el mes de noviembre de 2022.
- ⁷ El 30 de agosto de 2022 la Defensora Nacional presentó ante la Comisión Bicameral de la Defensoría de los Derechos de las Niñas, Niños y Adolescentes del Congreso el informe de actuación anual.
- ⁸ La agencia tiene entre sus objetivos garantizar el derecho de acceso a la información pública, promover medidas de transparencia activa y velar por la protección de datos personales. El informe de la audiencia pública puede verse en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/01/informe_audiencia_publica_beatriz_de_anchorena.pdf
- ⁹ En tal sentido, existe un proyecto de ley con estado parlamentario ante el Senado de la Nación, que propone un mecanismo para cubrir la situación del órgano; y dos proyectos de ley ante la Cámara de Diputados sobre la misión, función y elección del/la Defensor/a (cf. S-23/21, Snopek: proyecto de ley que propone un mecanismo para cubrir la situación del órgano Defensor del Pueblo de la Nación; y 0036-D-2022, Caamaño: Proyecto de ley de modificación de la ley n° 24.284, sobre misión, función y elección de la Defensoría del Pueblo de la Nación. Ver también, 1659-D-2021, Lospennato: Proyecto de ley de modificación de la ley n° 24.284, sobre forma de elección, Defensor adjunto y competencia (reproducción del expediente 2921-D-18).
- ¹⁰ La Procuraduría de Crímenes contra la Humanidad se creó por la Resolución PGN N° 1442/13 (fortaleciendo así la entonces Unidad Fiscal de coordinación y seguimiento de las causas por violaciones a los derechos humanos cometidas durante el terrorismo de Estado, creada por la Resolución PGN N° 14/07), Sus principales funciones son: elaborar un registro completo y actualizado de las causas por violaciones a los derechos humanos cometidas durante el terrorismo de Estado; sistematizar y procesar la información sobre el avance del proceso de juzgamiento; disponer investigaciones preliminares en casos de violaciones masivas y sistemáticas a los derechos humanos que hayan tenido lugar durante la última dictadura; diseñar estrategias para detectar y profundizar la investigación sobre casos en los que medie responsabilidad de actores civiles involucrados con el terrorismo de Estado; impulsar la investigación penal de hechos de violencia sexual en el marco de crímenes de lesa humanidad; y conformar un archivo que reúna toda la documentación judicial producida en el marco de la tramitación de las causas por violaciones a los derechos humanos. Para más información sobre la PCCH, ver: <https://www.mpf.gob.ar/lesa/>
- ¹¹ El informe completo puede verse en: <https://www.fiscales.gob.ar/lesa-humanidad/son-1088-las-personas-condenadas-por-crimes-de-lesa-humanidad-en-286-sentencias-dictadas-desde-2006/>
- ¹² Para mayor información: <https://www.argentina.gob.ar/noticias/se-presento-el-plan-estrategico-para-el-avance-del-proceso-de-justicia-por-los-crimes-de>
- ¹³ Para mayor información: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/unidadespecial>
- ¹⁴ En la causa “Ford” —caratulada “Riveros, Santiago Omar y otros por privación ilegal de la libertad, tormentos, homicidio, etc.” comprensiva de los expedientes n° 2855 y 2358—, el 11 de diciembre de 2018 el Tribunal Oral en lo Criminal Federal N° 1 de San Martín condenó al ex jefe de manufactura de la empresa Ford a 10 años de prisión; al ex jefe de seguridad de la planta a 12 años de prisión; y al ex titular de Institutos Militares del Ejército a 15 años prisión, como responsables de los delitos de privaciones ilegales y tormentos agravados. Las víctimas eran trabajadores/as de la fábrica. En septiembre 2019 la Cámara Federal de Casación Penal rechazó los recursos de las defensas, y actualmente la causa se encuentra recurrida ante la Corte Suprema de Justicia de la Nación. Por otra parte, fueron elevadas a juicio las causas conocidas como “Ledema” —caratulada “Burgos” y “Aredez”, expediente n° 296/09—; “La Veloz del Norte” —caratulada “C/Almirón, Víctor Hugo, Bocos, Víctor Hugo, Cardozo, Enrique Víctor y Levín, Marcos Jacobo S/ 1 privación Ilegal de la libertad con abuso de funciones y falta de formalidades prescriptas por ley y agravada por haberse cometido con violencia y amenazas y su permanencia mayor a un mes y tormentos agravados por tratarse la víctima de perseguido político—; “Ingenio La Fronterita” —caratulada “Ingenio La Fronterita s/ averiguación de delito (Lesía Humanidad)”, expediente FTU n° 7282/2016—; y “Acindar” —caratulada “N.N. S/ homicidio agravado p/ concurso de dos o más personas en concurso real con imposición de tortura, en concurso real con privación ilegal de la libertad. Presentantes:

- Stara, Gonzalo Daniel Víctimas: Luna, Agustín Reynaldo y otros”, expediente FRO n° 13174/2013—. En todos estos casos se investigan delitos perpetrados contra trabajadores/as de dichas empresas.
- 15 El Registro Unificado de Víctimas del Terrorismo de Estado fue creado mediante Resolución del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos N° 1261/2014. Para más información: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/ANM/registro-unificado-de-victimas-del-terrorismo-de-estado-0>
- 16 Para mayor información: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/ANM/iniciativa-latinoamericana-para-la-identificacion-de-personas-desaparecidas-ilid>
- 17 La CoNaDI fue creada en 1992 y sus alcances, objetivos y facultades fueron ratificados en 2001 por la ley n° 25.457. Para más información, ver <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/conadi>
- 18 Para más información sobre el Centro Ulloa ver <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/proteccion/centroulloa>
- 19 El sitio puede verse en: <http://www.juiciosdelesahumanidad.ar/index.php#!/> En los próximos meses el micrositio incluirá información sobre todos los juicios por crímenes de lesa humanidad, desde 1983 hasta el presente.
- 20 El texto de la ley n° 26.691 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/180000-184999/184962/norma.htm>
- 21 Algunos de estos sitios funcionan como “espacios de memoria”, destinados a generar conciencia en la sociedad sobre las atrocidades allí cometidas. Los espacios son gestionados de distintas maneras: algunos por la Secretaría de Derechos Humanos, otros son de gestión provincial, municipal o no gubernamental.
- 22 Para más información sobre el Museo Sitio de Memoria ESMA: <http://www.museositioesma.gob.ar>
- 23 Como exponente de todos los sitios de memoria de Argentina y del Espacio Memoria y Derechos Humanos (ex ESMA), la candidatura busca contribuir a la visibilidad internacional del terrorismo de Estado basado en la desaparición forzada de personas y del valor del consenso social como medio para lograr justicia. Desde el año 2019 el equipo de trabajo del Museo Sitio de Memoria ESMA ejecutó un plan de trabajo con el propósito de completar los requisitos técnicos, sociales, diplomáticos y políticos que solicita la UNESCO.
- 24 El texto del decreto n° 846/2021 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/355000-359999/357938/norma.htm>
- 25 El proyecto se encuentra actualmente en proceso licitatorio para su construcción.
- 26 Leyes reparatorias n° 24.411, 24.043, 25.914, 26.564 y 26.913.
- 27 Acaecida el 19 de julio de 1924 en la provincia de Chaco, cuando un centenar de policías, gendarmes y colonos fusilaron a unas 400/500 personas que protestaban por condiciones laborales y de vida.
- 28 Se trató de un juicio por la verdad ya que, en tanto los hechos ocurrieron hace casi un siglo, no había imputados con vida a quienes juzgar.
- 29 Con el objetivo de repetir esta experiencia, la SDH está trabajando en el mismo sentido respecto a los hechos conocidos como Patagonia Trágica (1919-1921) y el bombardeo a la Plaza de Mayo (1955).
- 30 El Ministerio de las Mujeres, Géneros y Diversidad de la Nación se creó en diciembre de 2019 mediante el decreto n° 7/2019, disponible en: https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/223623/20191211_A través del decreto n° 7/2019, además, se eliminó el Instituto Nacional de las Mujeres (INAM), que había reemplazado al Consejo Nacional de las Mujeres.
- 31 Para obtener más información sobre el presupuesto, ir a: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/presupuesto_2021._primer_presupuesto_con_perspectiva_de_genero_y_diversidad.pdf
- 32 Mediante el decreto n° 680/2020. Para obtener más información, ir a: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/gabinete_nacional_para_la_transversalizacion_de_las_politicas_de_genero.pdf El GNTPG, que funciona bajo la órbita de la Jefatura de Gabinete de Ministros, está integrado por todos los organismos del Poder Ejecutivo y cuenta con una Mesa de Coordinación Técnica para coordinar el trabajo operativo del gabinete y articular con cada ministerio el plan de trabajo correspondiente.
- 33 Para obtener más información sobre este programa, ir a: <https://www.argentina.gob.ar/generos/programa-interministerial-de-presupuesto-con-perspectiva-de-genero-y-diversidad>
- 34 La Dirección Nacional de Economía, Igualdad y Género elaboró una publicación que presenta una serie de indicadores desagregados a nivel provincial, transversalizados desde la perspectiva de género para monitorear la inequidad que existe en todo el país. La publicación puede verse en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/08/mesa_federal_-_las_brechas_de_genero_en_las_provincias_argentinas.pdf
- 35 El texto de la ley n° 27.636 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/350000-354999/351815/norma.htm>
- 36 El texto del decreto n° 721/20 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/340000-344999/341808/norma.htm>

- 37 Para obtener más información sobre el proyecto de ley y el Sistema Integral de Cuidados, ir a: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/05/sistema_integral_de_politicas_de_cuidados_de_argentina.pdf
- 38 Los resultados preliminares analizados y desglosados se encuentran en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/04/enut_2021.pdf
- 39 El texto de la ley n° 27.499 se encuentra disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/normativa/nacional/ley-27499-318666/texto>
- 40 Asimismo, para el sector privado se implementa el Programa de Capacitación en Perspectiva de Género y Diversidad “Formar Igualdad”, que promueve la capacitación en perspectiva de género y diversidad en el sector privado, para impulsar la igualdad de mujeres y LGBTI+ y prevenir las violencias de género en el mundo del trabajo.
- 41 El texto del decreto n° 801/2018, por el que se había degradado la jerarquía ministerial, se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/310000-314999/314078/norma.htm>
- 42 Cf. decisión administrativa n° 457/2020.
- 43 El texto de la ley n° 27.610 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/345000-349999/346231/norma.htm>
- 44 La norma avanza sobre un modelo regulatorio centrado en la salud, que permite alcanzar mayores niveles de justicia social en el ejercicio de los derechos sexuales y reproductivos, enmarcándose en los tratados de internacionales de derechos humanos.
- 45 Esto quiere decir que las provincias y la Ciudad Autónoma de Buenos Aires (CABA) están obligadas a garantizar el acceso a la interrupción del embarazo y la atención post aborto en sus respectivas jurisdicciones. También es obligatoria para los tres subsistemas de salud, efectores públicos, obras sociales, empresas y entidades de medicina prepaga.
- 46 La resolución del Ministerio de Salud n° 1535/2021 se encuentra disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/244950/20210528>
- 47 La resolución del Ministerio de Salud n° 1841/2020 se encuentra disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/237228/20201112>
- 48 En los tribunales federales se presentaron 23; y en los provinciales, 14 acciones judiciales. La DNSSR del Ministerio de Salud intervino en 11 de las causas federales, presentando informes técnicos y asistencia especializada para defender la normativa.
- 49 El texto de la ley n° 27.611 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/345000-349999/346233/norma.htm>
- 50 El programa actualmente se lleva adelante en 12 provincias y se está ampliando hacia otras jurisdicciones.
- 51 El texto de la ley n° 27.675, que fue aprobada por amplia mayoría en el Congreso, se encuentra disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/266657/20220718>
- 52 Los insumos son distribuidos mediante el Programa “Remediar”, llegando en forma directa a 5770 establecimientos de salud y 37 depósitos de programas y direcciones provinciales de todas las jurisdicciones del país.
- 53 En noviembre de 2021 se inició el proceso de adquisición de 50.000 tratamientos Combipack (mifepristona 200 mg + misoprostol 200 mcg) para su ingreso al país en el segundo semestre de 2022.
- 54 Asimismo, se efectuó la adaptación de estándares internacionales para la evaluación del tamaño al nacer y crecimiento postnatal en la prematurez con curvas *Intergrowth*.
- 55 Implementado por el Ministerio de Educación de la Nación a partir de la sanción de la ley n° 26.150, de 2006. El texto de la ley se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/120000-124999/121222/norma.htm> El programa ESI tiene el objetivo de garantizar el derecho de niños/as y jóvenes a la información, a una vida sin violencias, y a vivir libremente la orientación sexual e identidad de género en todos los establecimientos educativos del país.
- 56 El material pedagógico puede verse en: <https://www.argentina.gob.ar/educacion/esi/recursos>
- 57 Para obtener más información acerca de este Plan Nacional 2020-2022, ir a: https://www.argentina.gob.ar/generos/plan_nacional_de_accion_contra_las_violencias_por_motivos_de_genero. El plan fue elaborado en el marco de lo dispuesto en la ley n° 26.485 de Protección Integral para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia contra las mujeres en los ámbitos en que desarrollen sus relaciones interpersonales El texto de la ley se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/150000-154999/152155/norma.htm>
- 58 Para acceder a más información sobre el proceso participativo ver el Informe Final de Sistematización de Instancias Participativas, disponible en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/sistematizacion_de_instancias_participativas_plannacional2020.pdf
- 59 Cada medida proyectada responde a las obligaciones estatales establecidas en la legislación doméstica y en los principales instrumentos internacionales en materia de derechos humanos, género y diversidad⁵⁹; en particular en temas de prevención, asistencia, protección y reparación de casos de

- violencia por motivos de género contra las mujeres y LGBTI+. El 15 de julio de 2020, la Relatora Especial sobre la violencia contra la mujer, sus causas y consecuencias por el Consejo de Derechos Humanos de la ONU, Dubravka Šimonović, remitió una nota a la titular del MMGyD mediante la cual felicitó al Gobierno nacional por la aprobación de este Plan y destacó que las medidas proyectadas pueden contribuir de manera sustantiva al cumplimiento de las recomendaciones internacionales en materia de prevención y protección de la violencia de género. En junio de 2022 se presentó el informe de resultados del plan nacional con información detallada sobre la implementación de las principales acciones (Disponible en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2020/04/informe_pna_2020_-_2022.pdf).
- 60 El Plan Nacional de Acción contra las Violencias por Motivos de Género 2022-2024 puede verse en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/08/pna_2022_2024.pdf
- 61 Para obtener más información acerca de este Plan Nacional 2022-2024, ir a: <https://www.argentina.gob.ar/generos/plan-nacional-de-accion-contra-las-violencias-por-motivos-de-genero-2022-2024>
- 62 Este sistema se creó mediante la Resolución ministerial n° 48/2021, disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/240811/20210213>
- 63 Para obtener más información acerca del funcionamiento del SICVG ir a: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/07/documento_de_presentacion_del_sicvg.pdf
- 64 A junio de 2022 se firmaron convenios con 23 provincias que adhirieron, se desarrollaron 36 capacitaciones y 157 mesas técnicas para su incorporación al sistema. Otros 5 convenios fueron firmados por organismos de los poderes judiciales provinciales y se suscribieron 13 más con áreas locales de diferentes provincias.
- 65 Para obtener más información acerca de la línea 144, ir a: <https://www.argentina.gob.ar/generos/linea-144> Entre 2017 y 2019 se registraron 332.066 comunicaciones vinculadas a situaciones de violencias por motivos de género en todo el país. Desde 2020 hasta abril 2022 se registraron 486.297 consultas. A su vez, en ese período se realizaron 64.215 intervenciones de asistencia integral a personas en situación de violencia por motivos de género.
- 66 Creado por la Acordada n° 42/2017.
- 67 Mayor información disponible en: <https://www.csjn.gov.ar/omrecopilacion/omfemicidio/homefemicidio.html>
- 68 Cf. Resolución n° 8/2021, disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/241646/20210310> El registro fue creado en cumplimiento de un compromiso asumido por el Estado argentino en el marco de un acuerdo de solución amistosa firmado en la comunicación individual “Olga del Rosario Díaz”, en trámite ante el Comité CEDAW.
- 69 El texto del decreto n° 734/2020 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/340000-344999/341971/norma.htm>
- 70 Para obtener más información acerca de este programa, ir a: https://www.argentina.gob.ar/generos/plan_nacional_de_accion_contra_las_violencias_por_motivos_de_genero/programa-acompanar El programa “Acompañar” también prevé acompañamiento y asistencia psicosocial a través de unidades de acompañamiento conformadas en provincias y municipios. A julio de 2022, 190.710 personas en situación de violencia de género recibieron apoyo económico y psicosocial, y se constituyeron 727 unidades de acompañamiento en todo el país.
- 71 El texto de la ley n° 27.452 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/310000-314999/312717/norma.htm>
- 72 Entre marzo de 2019 y marzo de 2022, un total de 1126 hijos/as (de un total de 590 víctimas asesinadas) recibieron la reparación económica.
- 73 Conforme las Resoluciones PGN N° 1960/15 y 427/16.
- 74 Disponibles en: <https://www.mpf.gob.ar/ufem/informes-femicidio/>
- 75 En efecto, se aprobó la utilización de las “Guías de Santiago sobre Protección de Víctimas y Testigos” como herramienta de actuación en resguardo de los derechos de las víctimas, especialmente de violencia de género, una guía de actuación para fiscales en casos de violencia doméstica contra mujeres, y un protocolo para la investigación y litigio de los casos de muertes violentas de mujeres (femicidios), disponibles en: https://www.mpf.gob.ar/ufem/files/2021/12/UFEM-DOVIC_Pautas-de-actuaci%C3%B3n-para-fiscales-ante-situaciones-urgentes-y-de-riesgo-en-casos-de-violencia-de-g%C3%A9nero.pdf
- 76 La PROCUVIN se creó por la Resolución PGN N° 455/13, disponible en <http://www.mpf.gov.ar/resoluciones/pgn/2013/PGN-0455-2013-001.pdf>. La dependencia cuenta con un área de análisis e investigación interdisciplinaria para apoyar a las fiscalías y construir herramientas de política criminal. Los principales ejes de trabajo de la PROCUVIN son la intervención en casos de desaparición forzada de personas, casos de uso letal de la fuerza policial, y casos de violencia policial. En estas situaciones se instrumentan medidas de prueba, recepción de declaraciones testimoniales y asesoramiento a las distintas fiscalías intervinientes. Para más información, ver: <https://www.mpf.gob.ar/procuvin/>

- ⁷⁷ Mediante la decisión administrativa n° 1838/2020 disponible en: <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/235940/20201013>
- ⁷⁸ La SDH también colabora en la realización de denuncias penales, realiza el seguimiento de denuncias presentadas y articula con otras áreas del Estado la asistencia de las víctimas o sus familiares.
- ⁷⁹ Más información sobre el Plan de Señalizaciones y sobre algunos de los actos realizados, disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/direccion-nacional-de-politicas-contra-la-violencia-institucional/senalizaciones>
- ⁸⁰ Instituto educativo destinado a la formación de futuros oficiales de los escalafones cuerpo general y administrativo del Servicio Penitenciario Federal (SPF). A lo largo de toda la formación del/a futuro/a oficial, se consideran distintos instrumentos nacionales e internacionales que expresan recomendaciones en cuanto a la formación y capacitación del personal penitenciario, pretendiendo incorporar los más altos estándares éticos para la prevención de posibles hechos de conflicto de intereses entre sus funciones y los intereses propios de los/as internos/as bajo su custodia. Se incluyen asignaturas de derecho internacional de los derechos humanos y de ética y responsabilidad profesional, que contienen, entre otras cuestiones, las Reglas Mínimas de las Naciones Unidas para el tratamiento de los reclusos.
- ⁸¹ A agosto de 2022, 13.715 de los 15.982 agentes penitenciarios aprobaron el curso, representando casi el 85 % del personal. De ahora en adelante la capacitación de sensibilización será de carácter obligatorio para todo el personal penitenciario federal.
- ⁸² Cf. Resolución n° 184/2019 del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos de la Nación que estableció la emergencia por tres años, y la Resolución n° 436/2022 del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos de la Nación, que la prorrogó por tres años más.
- ⁸³ La web se encuentra disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/spf/estadisticas>
- ⁸⁴ La mesa de trabajo se encuentra integrada por el Servicio Penitenciario Federal, la Subsecretaría de Asuntos Penitenciarios, la Secretaría de Derechos Humanos y el Programa Federal de Arquitectura Penitenciaria, creado en agosto de 2020.
- ⁸⁵ En el ámbito del SPF, la Dirección de Trabajo y Producción atiende los aspectos relacionados con la construcción, remodelación, readecuación y mantenimiento de todos los edificios que constituyen la infraestructura edilicia del servicio, a fin de mejorar el funcionamiento, calidad y habitabilidad dentro de los establecimientos penitenciarios.
- ⁸⁶ Cf. disposición DI-2017-205-APN-SPF#MJ y Resolución n° 238.
- ⁸⁷ El texto de la ley n° 24.660 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/35000-39999/37872/texact.htm>
- ⁸⁸ El “Dispositivo piloto de gestión comunitaria de conflictos convivenciales en el ámbito penitenciario” denominado “Programa Mario Juliano”, permite articular con un gabinete de resolución de conflictos en caso de faltas disciplinarias, abordando la posible infracción a través de trabajos restaurativos, solucionando el conflicto de manera pacífica y sin que conste sanción alguna en el respectivo legajo. Cuenta con un comité integrado por las/os propios residentes, el personal penitenciario, las áreas de tratamiento, la Subsecretaría de Asuntos Penitenciarios del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos, y la sociedad civil.
- ⁸⁹ Los reportes diarios de vacunación pueden verse en: <https://www.argentina.gob.ar/spf/medidas-covid>
- ⁹⁰ Concretamente en: CPF 1 de Ezeiza; CPF 2 de Marcos Paz; CPF 3 en Salta; CPF 4 en Ezeiza; CPF Jóvenes Adultos en Marcos Paz; Unidad 4 en Santa Rosa; Unidad 6 en Rawson; Unidad 7 en Resistencia; Unidad 14 en Esquel; y Unidad 35 en Santiago del Estero. Los equipos de salud de los establecimientos penitenciarios se abocaron a fortalecer las medidas de vigilancia activa, pesquisa sintomática y detección precoz de casos. También se efectuó el relevamiento y seguimiento de todas aquellas personas que contrajeron la enfermedad y la asistencia de todo evento de urgencia y/o emergencia. Además, el SPF elaboró protocolos y lineamientos para actividades laborales, educativas, deportivas, sociales y traslados, con el aval del Ministerio de Salud de la Nación.
- ⁹¹ Durante 2022 se efectuó el acompañamiento y asesoramiento a los equipos interdisciplinarios de la Unidad 31 del SPF de Ezeiza, sobre las situaciones de mujeres y niñas/as alojadas/as en la planta de madres. Asimismo, se realizaron gestiones para implementar el “Plan 1000 días” en cárceles. También se coordinaron los equipos interdisciplinarios de servicios locales de protección integral de derechos de niños/as y adolescentes con el equipo interdisciplinario y de niñez de la Unidad 31. A la fecha se realizaron 24 encuentros de sensibilización sobre violencias por motivos de género, de los que participaron 368 mujeres y LGBTI+ alojadas en establecimientos penitenciarios federales.
- ⁹² Durante 2018/2019 se tomó conocimiento de 130 mujeres que manifestaron ser víctimas de violencia por parte de su pareja o familiares, y se exigió la intervención de fuerzas policiales por estas situaciones padecidas por mujeres que se encuentran transitando arresto domiciliario.
- ⁹³ Mediante disposición DI-2019-530-APN-SPF#MJ disponible en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2_-_programa_especifico_para_mujeres_trans_en_contexto_de_encierro_alojadas_bajo_la_orbita_del_servicio_penitenciario_federal.pdf
- ⁹⁴ Para más información, ver <https://www.argentina.gob.ar/noticias/se-firmo-el-primer-acuerdo-de>

solucion-amistosa-del-estado-argentino-ante-el-comite-sobre

- ⁹⁵ El acuerdo firmado en abril de 2022 también prevé la realización de capacitaciones en el sistema penitenciario y judicial sobre la temática y la elaboración un protocolo de actuación para personas privadas de la libertad con discapacidad.
- ⁹⁶ El texto de la ley se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/205000-209999/207202/norma.htm>
- ⁹⁷ El Consejo está conformado por la SDH y las áreas de derechos humanos de todas las jurisdicciones del país. Mayor información sobre el compromiso asumido en:
<https://www.argentina.gob.ar/noticias/por-una-argentina-sin-violencia-institucional>_ En seguimiento a ese compromiso, en diciembre de 2020, el Secretario de Derechos Humanos remitió una nota formal a cada uno/a de los/as gobernadores/as de las provincias que aún no contaban con mecanismos creados, instándolos a que pongan en marcha el proceso para su puesta en funcionamiento.
- ⁹⁸ La *División Denuncias*, del 2020 a la actualidad, tramitó un total de 403 actuaciones: 282 denuncias, 93 remisión de informes y 28 solicitudes de protección administrativas. En cuanto a la *División Actuaciones Sumariales*, desde 2020 a la fecha, cuenta con 161 actuaciones tramitadas, 36 se encuentran con aprobación definitiva y 125 se encuentran en pleno trámite, de los cuales 55 son informaciones sumarias y 70 son sumarios administrativos. A su vez, en el ámbito de la Subsecretaría de Asuntos Penitenciarios del Ministerio de Justicia y Derechos Humanos funciona el *Programa de Recepción de Reclamos* respecto de la actividad penitenciaria que tiene como objetivo recibir, registrar y derivar reclamos sobre conductas de agentes en actividad o retirados del SPF relacionadas con su actividad en la institución, que presumiblemente puedan ser contrarias a la ética, orden público, constituyan infracciones administrativas, posibles hechos de corrupción, acoso laboral y hostigamiento, abuso de autoridad, acoso sexual en el ámbito laboral, violencia de género y violencia institucional. Pueden efectuar los reclamos tanto agentes del servicio como personas privadas de la libertad alojadas en complejos federales o sus familiares.
- ⁹⁹ Cf. la ley n° 23.592 (Ley Nacional de Actos Discriminatorios). Su art. 2 prevé que se eleva “en un tercio el mínimo y en un medio el máximo de la escala penal de todo delito reprimido por el Código Penal o Leyes complementarias cuando sea cometido por persecución u odio a una raza, religión o nacionalidad, o con el objeto de destruir en todo o en parte a un grupo nacional, étnico, racial o religioso. En ningún caso se podrá exceder del máximo legal de la especie de pena de que se trate”. Asimismo, el art. 3 establece que: “Serán reprimidos con prisión de un mes a tres años los que participaren en una organización o realizaren propaganda basados en ideas o teorías de superioridad de una raza o de un grupo de personas de determinada religión, origen étnico o color, que tengan por objeto la justificación o promoción de la discriminación racial o religiosa en cualquier forma. En igual pena incurrirán quienes por cualquier medio alentaren o iniciaren a la persecución o el odio contra una persona o grupos de personas a causa de su raza, religión, nacionalidad o ideas políticas”.
- ¹⁰⁰ El artículo 80 del Código Penal establece “Se impondrá reclusión perpetua o prisión perpetua, pudiendo aplicarse lo dispuesto en el artículo 52, al que matare (...) 4° Por placer, codicia, odio racial, religioso, de género o a la orientación sexual, identidad de género o su expresión (...)”.
- ¹⁰¹ Senado de la Nación expedientes S-773/22 y S-642/22 y Cámara de Diputados expedientes 3904-D-2022 y 3822-D-2022.
- ¹⁰² Senado de la Nación expediente S-372/22 y Cámara de Diputados expedientes 3904-D-2022; 0081-D-2022; y 2101-D-2021.
- ¹⁰³ CD-27/21, Proyecto de ley en revisión que aprueba la Convención Interamericana contra toda forma de discriminación e intolerancia, celebrada en la ciudad de La Antigua, República de Guatemala el 5 de junio de 2013; y CD-28/21, Proyecto de ley en revisión que aprueba la Convención Interamericana contra el Racismo, la Discriminación Racial y formas conexas de Intolerancia, suscripta en la ciudad de La Antigua, República de Guatemala el 5 de junio de 2013.
- ¹⁰⁴ La planificación fue participativa con organizaciones de la sociedad civil vinculadas a la defensa de derechos de grupos y colectivos históricamente vulnerados. Se realizaron 21 foros regionales en forma virtual, 1700 organizaciones de todo el país brindaron sus aportes, 300 organizaciones respondieron una encuesta en profundidad, 12 gobiernos provinciales aportaron líneas de trabajo, y 20 organismos nacionales comprometieron políticas públicas de acción inmediata para el 2021-2024.
- ¹⁰⁵ Creado por decreto n° 310/2020 disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/335000-339999/335820/texact.htm>
- ¹⁰⁶ Creado por decreto n° 332/2020 y modificado por decreto n° 376/2020 disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/335000-339999/336003/norma.htm>
- ¹⁰⁷ El ATP tuvo continuidad en el año 2021 con el Repro II, una asignación mensual mediante la cual el Estado se hizo cargo de una parte del salario de los/as trabajadores/as, que dio protección a más de 965 mil puestos de trabajo durante 2021.
- ¹⁰⁸ La ley n° 27.609 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/verNorma.do?id=345950>
- ¹⁰⁹ Asimismo, durante la pandemia se prohibieron los despidos sin justa causa y por las causales de falta o disminución de trabajo y fuerza mayor; se prorrogaron los vencimientos para las prestaciones por

- desempleo; y se amplió la emergencia pública en materia ocupacional, lo que implicó la doble indemnización frente a despidos de los/as trabajadores/as. También se suspendieron los pagos de créditos de ANSES, y se creó un régimen de beneficios especiales para agentes de los servicios esenciales, por el cual se otorgó una exención transitoria al régimen de ganancias y una pensión graciable y vitalicia para los familiares de fallecidos por Covid-19. El Poder Ejecutivo Nacional asimismo estableció el acceso a internet, televisión por cable y telefonía celular y fija como servicios públicos y esenciales, y fueron congeladas sus tarifas hasta el 31 de diciembre del 2020.
- ¹¹⁰ Para más información sobre esta política, ver <https://www.anses.gob.ar/asignacion-universal-por-hijo>
- ¹¹¹ Para mejorar los niveles de cobertura de la Asignación Universal por Hijo, en octubre de 2020 se dictó el decreto n° 840/2020, que tuvo como objetivo avanzar hacia la universalización del acceso a la seguridad social. Las medidas comprendidas en el decreto apuntaron a asegurar la permanencia dentro del sistema de protección, y a incluir a familias que no tenían acceso a la seguridad social. A junio de 2022, alrededor de 1 millón de niñas/os y adolescentes se han incorporado al derecho a las asignaciones familiares por la implementación del decreto n° 840/20 por parte de ANSES.
- ¹¹² Creado por resolución n° 121/2020 del Ministerio de Desarrollo Social disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/335000-339999/335790/texact.htm>
- ¹¹³ Para obtener más información acerca del Programa Potenciar Trabajo, ir a: <https://www.argentina.gob.ar/desarrollosocial/potenciartrabajo>
- ¹¹⁴ Creado por Resolución n° 1017/2020 del Ministerio de Desarrollo Social, disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/340000-344999/344561/norma.htm>
- ¹¹⁵ The text of Act No. 27.566 is available at <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/340000-344999/343259/norma.htm>.
- ¹¹⁶ Se realizaron dos consultas públicas para los proyectos “Registro Sísmico Costa Afuera 3D Área CAN 102” y “Perforación de un pozo exploratorio, denominado Argerich-1 - Cuenca Argentina Norte (Bloque CAN_100)”, y se lanzó una consulta pública con el objetivo de informar y recibir comentarios sobre la Estrategia Nacional de Acción para el Empoderamiento Climático. Argentina participó de la Primera Conferencia de las Partes (COP) del Acuerdo de Escazú en abril de 2022, donde se aprobaron las reglas de procedimiento, se eligió una mesa directiva integrada por Uruguay, Antigua y Barbuda, Argentina, México y Santa Lucía, y se acordó realizar una reunión extraordinaria en la Argentina en 2023 para elegir los primeros integrantes del Comité de Apoyo.
- ¹¹⁷ La ley n° 27.520 reafirma y reglamenta los compromisos internacionales asumidos y fortalece la política climática nacional, estableciendo los presupuestos mínimos de protección ambiental para garantizar acciones, instrumentos y estrategias adecuadas de adaptación y mitigación al cambio climático en todo el territorio nacional. El texto de la ley se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/330000-334999/333515/norma.htm>
- ¹¹⁸ El texto del decreto n° 598/2020 se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/335000-339999/339975/norma.htm>
- ¹¹⁹ Para ello se ejecutan las siguientes líneas de acción: (i) implementación nacional a partir de la coordinación con ministerios del Poder Ejecutivo Nacional – Comisión Nacional Interinstitucional de Implementación y Seguimiento de ODS; (ii) federalización de la agenda a partir de la coordinación con gobiernos provinciales y municipales; (iii) promoción de participación de la sociedad civil y empresas privadas y públicas; y (iv) articulación con programas de cooperación internacional.
- ¹²⁰ El seguimiento de los progresos alcanzados hacia las metas de los 17 ODS puede verse en el último Informe País presentado en noviembre 2021: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/argentina_informe_de_pais_2021_final.pdf
- ¹²¹ Debido a la estructura federal de nuestro país, si bien cada una de las 24 jurisdicciones implementan las acciones de vacunación, desde el nivel nacional se establecieron los lineamientos generales para las estrategias de vacunación.
- ¹²² Existe un monitor público de vacunación que publica datos oficiales en tiempo real de las vacunas aplicadas por provincia y en todo el país, a través del siguiente enlace: <https://www.argentina.gob.ar/coronavirus/vacuna/aplicadas>
- ¹²³ Mayor información sobre el Programa Sumar disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/salud/sumar>
- ¹²⁴ Cuidado del embarazo; seguimiento de salud de niños/as menores de 10 años; adolescentes de 10 a 19 años; niños/as con sobrepeso u obesidad; tamizaje de cáncer colorrectal; diagnóstico y tratamiento de cáncer cervicouterino; diagnóstico y tratamiento de cáncer de mama; seguimiento de personas adultas con diagnóstico por diabetes mellitus; seguimiento de personas adultas con hipertensión arterial; e identificación de población de responsabilidad sanitaria de establecimientos públicos de salud.
- ¹²⁵ ARSAT es una empresa de telecomunicaciones del Estado Argentino que brinda servicios de transmisión de datos, telefonía y televisión por medio de infraestructura terrestre, aérea y espacial.
- ¹²⁶ La resolución n° 143/2022 del Ministerio de Salud se encuentra disponible en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/355000-359999/359823/norma.htm>
- ¹²⁷ El texto de la ley n° 27.642, se encuentra disponible en:

- <https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/252728/20211112>
- 128 El texto de la ley se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/175000-179999/175977/norma.htm>
- 129 A través de la Resolución n° 1178/2022, disponible en:
<https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/264593/20220615>
- 130 Según lo previsto en la ley n° 26.657. Además, esta Dirección Nacional promueve distintas instancias de capacitación, asesoramiento y articulación, como el desarrollo de un programa junto al MMGyD para garantizar el acceso a los derechos sexuales y reproductivos de mujeres y diversidades en contextos de institucionalización y un servicio de orientación en derechos para personas usuarias de los servicios de salud mental.
- 131 El texto de la ley n° 26.206 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/120000-124999/123542/norma.htm>
- 132 Creado a través de la resolución del Consejo Federal de Educación n° 369/2020. Para mayor información sobre este programa, ver: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/res_369_if-2020-57964636-apn-sgcfeme.pdf
- 133 Mayor información sobre la actualización académica disponible en:
<https://red.infed.edu.ar/actualizacion-academica-en-abordajes-educativos-de-estudiantes-con-discapacidad/>
- 134 Tales como la Tarjeta Alimentar; la Asignación Universal por Hijo; la Ley de Atención y Cuidado Integral de la Salud durante el Embarazo y la Primera Infancia; el Plan Nacional de Prevención del Embarazo No Intencional en la Adolescencia; y el Régimen de Reparación Económica para niñas, niños y adolescentes, antes mencionado.
- 135 El texto de la ley n° 26.061 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/110000-114999/110778/norma.htm>
- 136 Mayor información sobre el Plan Nacional de Primera Infancia disponible en:
<https://www.argentina.gob.ar/desarrollosocial/primerainfancia>
- 137 El texto de la ley puede verse en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/120000-124999/122499/texact.htm>
- 138 Las resoluciones administrativas son publicadas en el Boletín Oficial de la República Argentina y están disponibles en: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/inai/asuntosjuridicosINAI>
- 139 El texto del decreto n° 805/2021 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/355000-359999/356886/norma.htm>
- 140 El sitio oficial de la Unidad Ejecutora puede verse en:
<https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/unidad-ejecutora-de-la-sentencia-lhaka-honhat>
- 141 Entre las actividades más importantes se diseñó el Plan de Acción y de Trabajo (PALH) sobre la base de cuatro ejes: restitución territorial, mejoramiento de calidad de vida, gestión ambiental y fortalecimiento de actores locales. Las comunidades y el Estado han trabajado conjuntamente en el diseño de 6 objetivos operacionales del PALH correspondientes a los primeros dos ejes. En junio de 2022 la propuesta del Estado respecto al territorio y el agua, se sometió a consulta previa, libre e informada, llevando a cabo seis talleres participativos a lo largo de todo el territorio. Respecto a la restitución territorial, en junio de 2022 se firmó un convenio de colaboración entre el INAI y la Provincia de Salta, para concluir las acciones necesarias de delimitación y demarcación del territorio comunitario indígena. El seguimiento de las acciones está a cargo de un Comité Interjurisdiccional Ad Hoc, puesto en funciones en septiembre de 2022, que ya inició el esquema de trabajo acordado en la consulta previa antes mencionada. En relación al acceso al agua, el Estado propuso la perforación y puesta en funcionamiento de 31 pozos de agua, la construcción de 31 redes de distribución, 8 interconexiones de pozos, 3 torres con tanque elevado y 875 módulos de captación de agua de lluvia; la ampliación y/o acondicionamiento de 5 redes de distribución existentes, entrega de 3 sistemas de bombeo solar y 5 camiones cisterna a la provincia y el municipio. Actualmente se continúa trabajando en el proceso de formulación de acciones del PALH, con el propósito de avanzar junto con las comunidades en el cumplimiento de la sentencia, y principalmente, garantizar los derechos de todas las personas que habitan el territorio. Pueden verse imágenes de algunas de las actividades desarrolladas por la Unidad Ejecutora en: https://twitter.com/SDHArgentina/status/1453096651506266114?t=ubzwUOmZTcNKk-i8HAMB_A&s=08
https://twitter.com/SDHArgentina/status/1467991259650433026?t=z8G_ljApw_Hbfj_GGHfndw&s=08
<https://youtu.be/Q-Xv3XRJmTo>
https://www.youtube.com/watch?v=NRnSJyWyf2A&feature=emb_imp_woyt
- En octubre de 2022 se inauguró un nuevo Centro de Atención a la Justicia (CAJ) en Santa Victoria Este, Salta, como parte del cumplimiento del fallo dictado en el caso “Lhaka Honhat”, que contará con profesionales preparados para asesorar y acompañar a los integrantes de las comunidades indígenas de la zona. Mas información disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/noticias/en-el->

- extremo-norte-de-salta-se-puso-en-funcionamiento-el-99deg-centro-de-acceso-la
- 142 El texto del decreto n° 138/2021 puede verse en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/345000-349999/347595/norma.htm>
- 143 El texto de la ley n° 25.871 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/90000-94999/92016/texact.htm>
- 144 El decreto se fundó explícitamente en las observaciones formuladas por el Comité contra la Tortura, el Comité de los Derechos del Niño y el Comité de Protección de los Derechos de Todos los Trabajadores Migratorios y de sus Familiares. El comunicado de prensa de los órganos de tratados se encuentra disponible en: <https://www.ohchr.org/es/2021/03/argentina-un-committees-welcome-decision-repeal-deportation-decree>
- 145 El texto de la ley n° 26.165 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/120000-124999/122609/norma.htm>
- 146 El texto de la ley n° 27.512 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/325000-329999/327259/norma.htm> La Secretaría Ejecutiva de la CONARE brinda información estadística acerca del comportamiento de las diferentes nacionalidades que se presentan a petionar con el fin de obtener el reconocimiento del status de refugiado, que puede verse en:
https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/estadisticas_conare-2017-2022-2.pdf
- 147 La CONARE es el órgano competente para determinar el reconocimiento de la condición de apátrida, así como el procedimiento a seguir. Si bien la ley no ha sido reglamentada aún, se encuentra completamente operativa y la CONARE ha adoptado medidas conducentes a su implementación, aprobando diversos documentos para el procedimiento de determinación de la condición de persona apátrida.
- 148 Mayor información sobre el proyecto de ley marco disponible en:
<https://www.argentina.gob.ar/andis/nueva-ley>
- 149 El texto de la ley n° 22.431 puede verse en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/20000-24999/20620/norma.htm>
- 150 El proceso generó instancias de diálogo e intercambio plurales y federales y recopiló aportes y opiniones de la sociedad civil, personas con discapacidad y sus familias, organizaciones de y para personas con discapacidad, organismos públicos, sindicatos, universidades y actores sociales claves. Las audiencias contaron con una participación de 1.140 personas oradoras, 2.500 en carácter de oyentes, y 12.847 personas que participaron vía *streaming*. Desde ANDIS se está trabajando en la recopilación y sistematización de los aportes allí realizados. Para más información, ver https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2022/03/andis_-_documento_marco_-_hacia_una_nueva_ley_de_discapacidad_texto_plano.pdf
- 151 El texto de la ley n° 27.655, modificatoria de la ley n° 26.130 de Régimen para las intervenciones de contracepción quirúrgica, se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/355000-359999/358636/norma.htm>
- 152 La ley citada permitía la realización de vasectomías y ligaduras tubarias a personas con discapacidad por pedido de sus representantes legales, sin considerar la voluntad de la propia persona, desconociendo el marco de protección de los derechos de las personas con discapacidad que tiene rango constitucional en el país.
- 153 Mayor información disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/justicia/afianzar/caj>
- 154 El texto de la ley puede verse en: <http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/140000-144999/140100/texact.htm>
- 155 Mayor información disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/jefatura/contra-la-trata>
- 156 El documento se encuentra disponible en: https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/plan_2020-2022_digital_1.pdf Mayor información disponible en:
https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/2021/11/1er_informe_de_ejecucion_plan_bienal_2020-2022.pdf
- 157 Es preciso recordar que en 2009 se despenalizaron los delitos de calumnias e injurias en asuntos de interés público mediante ley n° 26.551. La reforma produjo un importante avance para la libertad de expresión, adecuando la legislación interna a los tratados internacionales suscriptos por nuestro país. Asimismo, la censura directa no está contemplada y tampoco tienen lugar exigencias administrativas abusivas para el ejercicio profesional.
- 158 El texto de la ley n° 26.522 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/155000-159999/158649/texact.htm>
- 159 El texto de la ley n° 27.275 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/265000-269999/265949/texact.htm>
- 160 El texto de la ley n° 25.326 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/60000-64999/64790/texact.htm>
- 161 El texto de la ley n° 26.951 se encuentra disponible en:
<http://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/230000-234999/233066/texact.htm>
- 162 En diciembre de 2021 la Secretaría de Derechos Humanos realizó las *I Jornadas Internacionales*

“Desafíos en el campo de los Derechos Humanos”. El objeto del primer encuentro fue “El lawfare en América Latina y su impacto en la vigencia de los derechos humanos”. Se analizaron prácticas y discursos relacionados con la utilización de instrumentos jurídicos para la persecución de dirigentes y militantes políticos/as y sociales, presentándose más de 200 ponencias. En noviembre de 2022 se realizará la segunda edición de las Jornadas Internacionales con el objeto de abordar “El negacionismo como amenaza al sistema democrático”. Para más información, ver <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/primeras-jornadas-internacionales-desafios-en-el-campo-de-los-derechos-humanos>

- ¹⁶³ En 2022 la Secretaría de Derechos Humanos presentó la colección “Repertorios. Perspectivas y debates en clave de Derechos Humanos”. El primer número de la colección fue “Negacionismo”. Disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/derechoshumanos/negacionismo>
- ¹⁶⁴ En 2021 y 2022 la Secretaría de Derechos Humanos tuvo un intercambio con responsables regionales de la red social *Twitter*, *Google* y *Tik Tok*. Mayor información disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/noticias/la-secretaria-de-derechos-humanos-realizo-una-presentacion-ante-twitter-por-cuentas-falsas>
<https://www.argentina.gob.ar/noticias/la-secretaria-de-derechos-humanos-se-reunio-con-autoridades-regionales-de-twitter>
<https://www.argentina.gob.ar/noticias/la-secretaria-de-derechos-humanos-mantuvo-un-encuentro-con-autoridades-regionales-de>
- ¹⁶⁵ El Secretario de Derechos Humanos denunció penalmente a un diputado nacional de la oposición y a un referente provincial de la oposición por el delito de instigación a la violencia; a un supuesto ex agente de la CIA por el delito de apología, en virtud de expresiones públicas vertidas en relación al atentado sufrido por la Vicepresidenta de la Nación. Mayor información disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/noticias/intento-de-magnicidio-el-secretario-de-derechos-humanos-denuncio-penalmente-un-referente-de>; <https://www.argentina.gob.ar/noticias/la-secretaria-de-derechos-humanos-de-la-nacion-denuncio-penalmente-espert-por-incitacion-la>
- ¹⁶⁶ El “Informe: discurso de odio” está disponible en: <https://www.argentina.gob.ar/noticias/discursos-de-odio>
- ¹⁶⁷ Asimismo, el INADI ha mantenido una serie de reuniones con representantes de universidades nacionales, organizaciones de la sociedad civil y dependencias estatales, para contribuir al estudio colectivo del fenómeno de los discursos de odio, su conceptualización y alcances.
- ¹⁶⁸ El *lawfare* es una práctica violatoria de derechos humanos, en primer lugar, en tanto avasalla derechos fundamentales de las víctimas directas que son objeto de su accionar (dirigentes políticos/as, ex funcionarios/as públicos/as y referentes de organizaciones sociales y sindicales). En segundo lugar, porque habilita el diseño e implementación de políticas públicas con un claro sesgo regresivo en materia de derechos humanos (especialmente del conjunto de derechos económicos, sociales y culturales), que tienen profundo impacto en la sociedad como conjunto.
- ¹⁶⁹ <https://www.pagina12.com.ar/446671-los-organismos-de-derechos-humanos-se-solidarizaron-con-cris>
- ¹⁷⁰ La Comunicación AL ARG 11/2019 de la Relatoría Especial sobre la independencia de los magistrados y abogados, que se acompaña como **Anexo XX**, detalla el plan que se ejecutó por parte del entonces Poder Ejecutivo Nacional “*por medio de una serie de actos concatenados, vinculados los unos a otros estrechamente. Los alegados actos de intimidación y presión a los diversos órganos que componen el sistema judicial argentino, tales como el Ministerio Público y el Consejo de la Magistratura habrían socavado su independencia obstaculizando la posibilidad de una actuación imparcial en decisiones que afectan a los intereses del Poder Ejecutivo; así como disciplinando a los magistrados que hubieran dictado resoluciones contrarias a la voluntad del Ejecutivo*”.
- ¹⁷¹ Recientemente, se tomó conocimiento de una denuncia presentada contra el Estado argentino ante el Comité de Derechos Humanos de Naciones Unidas por un grupo de importantes juristas internacionales, alegando que se han cometido graves irregularidades en los procesos penales seguidos en contra de la Dra. Kirchner.